



محضر الجلسة الرابعة والعشرين

السيد محمد عبو رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا للفصل 100 من الدستور وعملا بمقتضيات
النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص هذه الجلسة للأسئلة
الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، ويتضمن جدول أعمال اليوم
29 سؤالاً شفهيًا موزعة على قطاعات مختلفة.

والآن أطلب من السيدة أمينة المجلس تلاوة
المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتفضل مشكوراً.

السيدة جميلة المصلي أمينة المجلس:

شكراً السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس النواب بالقرارات التي بت
المجلس الدستوري بموجبها في بعض الطعون الانتخابية
المعروضة عليه ويتعلق الأمر ب:

● القرار رقم: 846/12 الذي يقضي برفض طلب
السادة حميد شباط ومحمد الحداد وحميد السيطي وإدريس
المراني علوي وعبد الحميد المريني الرامي إلى إلغاء نتيجة
الاقتراع الذي أجري يوم 25 نونبر 2011 بالدائرة الانتخابية
فاس الشمالية عمالة فاس، وأعلن على إثره انتخاب السادة
عمر فاسي فاهري وحسن بومشيطة وحميد شباط ومحمد عمر
أعضاء لمجلس النواب؛

● القرار رقم: 847/12 يقضي برفض طلب السيد
مصطفى لا الرامي، الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي
أجري يوم 25 نونبر 2011 بالدائرة الانتخابية فكيك إقليم

التاريخ: الاثنين 8 جمادى الثانية 1433 (30 أبريل
2012).

الرئاسة: السيد محمد عبو النائب الثالث لرئيس مجلس
النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة
الثانية زوالاً والدقيقة الأربعين.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية المتعلقة
بالقطاعات الحكومية التالية: 29 سؤالاً (8 آنية).

- التجهيز والنقل.
- الصحة.
- الاقتصاد والمالية.
- التعليم العالي.
- التربية الوطنية.
- الوظيفة العمومية.
- التشغيل والتكوين المهني.
- السياحة.
- السكنى والتعمير وسياسة المدينة.
- التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
- الشؤون العامة والحكومة.
- الطاقة والمعادن والماء والبيئة.
- الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- الشؤون الخارجية والتعاون.



الاستقلالي للوحدة والتعددية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد سعيد ضور:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة النواب والسيدات النائبات المحترمات،

يعتبر القطاع السياحي بالمغرب إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، وقد أولت الدولة المغربية هذا القطاع اهتماما خاصا في كل المخططات والبرامج الاقتصادية والتنمية، نظرا لإسهاماته الأولوية في قوالب الاقتصاد وإنعاش خزينة الدولة من العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، ويواجه القطاع السياحي المغربي اليوم وضعية صعبة على غرار العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط جراء الانتفاضة التي عرفتها بعض دول الجوار والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أثرت سلبا على الأسواق التقليدية للوجهة المغربية، بحيث تؤكد كل التقارير والإحصائيات المنحزة من طرف الجهات المسؤولة تسجيل تراجع حاد ومقلق في عدد السياح الوافدين على المملكة خلال السنة الماضية وفي عدد ليالي المبيت، كما ألغيت العديد من الحجوزات في الفنادق.

لذا، نتساءل السيد الوزير عن الإجراءات الاستعجالية التي تنوي الوزارة والحكومة ككل القيام بها للحد من الأضرار التي لحقت بهذا القطاع الحيوي، وتتماشى مع كل المتغيرات التي يعرفها القطاع السياحي العالمي اليوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فكيك، وأعلن على إثره انتخاب السادة أحمد جنفي والحسين أوحليس وسعيد بليلي أعضاء بمجلس النواب؛

● القرار رقم: 848/12 يقضي برفض طلب السيدة وفاء مدلاس الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد عبد المجيد العزوزي عضوا بمجلس النواب على إثر الاقتراع الذي أجري يوم 25 نونبر 2011 بالدائرة الانتخابية المحلية اليوسفية إقليم اليوسفية؛

كما توصلت رئاسة مجلس النواب في الفترة الممتدة من 23 أبريل إلى 30 أبريل 2012 بخصوص الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية بما يلي: 107 سؤالا شفويا، 71 سؤالا كتابيا، 11 جوابا عن أسئلة كتابية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة المحترمة،

توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير.

من 5:15 إلى 9:15 فارغ

والمثابرة والتفاعل، السيد رئيس الحكومة سيحضر في إطار تطبيق الدستور وتفعيل الدستور، والنقاش بين الحكومة والبرلمان في هذا الإطار انطلق في ترتيب هذا الحضور في إطار هذا التفعيل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، حضرات السيدات والسادة، نشرع الآن في بسط الأسئلة الشفهية المدرجة بمجدول أعمالنا ونستهلها بقطاع السياحة، بسؤال عن وضعية القطاع السياحي للسيدة والسادة النواب المحترمين من الفريق



المشترك مع الكثير من شركات الطيران المنتظمة أو "لوكوست" أو "الشارتير" المنظمة من طرف مروجي الرحلات، إلى جانب الإجراءات التحفيزية إضافية، خصوصا بالنسبة للرسوم المفروضة على بعض المطارات وهذا بالمشاركة مع وزارة التجهيز والنقل مشكورة.

بالنسبة للنقطة الثانية هو ضمان التنافسية ديال القطاع، خصوصا بالنسبة لمؤسسات الإيواء اللي هي متضررة. و في هاد الإطار هذا، تم تكوين فريق عمل اللي هو فيه القطاعين العام والخاص و هو اللي كيدر الآليات لمساعدات بعض القطاعات المتضررة، خصوصا يعني أن هناك من مرافقة من طرف مكتب خبرة اللي غادي يلتقى أشنو هما المشاكل اللي عندهم باش يمكن مرافقتهم، كذلك في إطار ضمان الجودة ديال القطاع السياحي هناك الآن عمل دؤوب نقوم به من أجل محاربة القطاع الغير المهيكل. وفي هذا الإطار، صدرت دورية مشتركة ما بين وزارة السياحة ووزارة الداخلية في هذا الإطار من أجل محاربة ومكافحة الوحدات الغير المصنفة.

أخيرا بالنسبة للإجراءات اللي غادي نأخذوها، وهو تشجيع السياحة الداخلية وفي هذا الإطار يتم وضع خطة سيتم تقديمها فيما بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد سعيد ضرور:

شكرا السيد الوزير، أكيد أن الأرقام اللي عطيتو فيها اطمئنان، ولكن الأرقام اللي عندنا حنا فالوجهة ديال أكادير ومراكش هي صادمة. صادمة بحيث أنه إذا اخذنا غير أكادير، التراجع اللي عرفتو هاد المحطة كاين - 18%

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن حداد وزير السياحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر السيدة والسادة النواب المحترمين على طرحهم لهذا السؤال واللي كيبين الاهتمام ديالهم بقطاع ديال السياحة، باعتباره قطاع استراتيجي حيوي كيلعب دور ريادي في النسيج الاقتصادي الوطني، بغيت نأكد بأنه رغم الظرفية الدولية اللي كتميز بالأزمة المالية، وكذلك تبعية الثورات اللي عرفتها المنطقة العربية، فقطاع السياحة حقق نتائج مشجعة مقارنة مع دول أخرى، مثلا يعني بالنسبة لسنة 2011 عرف عدد الوافدين على المغرب زيادة 1 % وكذلك المداخيل عرفات زيادة ديال 4 % و و صلات ل 59 مليار ديال الدرهم، كما أن الاستثمارات بلغت 13 مليار درهم، مما يعني أنه هناك جاذبية ديال القطاع بالنسبة للاستثمارات، وهذا كله كييعني بأن هناك مناعة اللي اكتسبها القطاع السياحي، وزعلنا من بهاد الظرفية اللي كتجاوزها السياحة والتحديات المطروحة عليها فوضعنا مخطط استراتيجي اللي هو متمثل في ثلاث نقط.

النقطة الأولى: هو الإنعاش والتسويق، حيث أن هناك تسويق مشترك مع كثير من منظمي الحملات، هناك كذلك حملات إخبارية قوية في العديد من الدول الأوروبية خصوصا، وكذلك استهداف أسواق جديدة اللي هي صاعدة بالنسبة للسياحة في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى الأسواق التقليدية. هذا على مستوى الإنعاش والتسويق، بينما على مستوى مواكبة النقل الجوي اللي هو أساسي بالنسبة للسياحة، هناك كذلك عمل كتقوم به الوزارة في التسويق



السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرا قراره بتمديد بعثة "المينورسو" بناء على تقرير الأمين العام ومبعوثه لأقاليمنا الصحراوية، وبالنظر لأهمية الموضوع المرتبط بوحدةنا الترابية وبمتابعتنا لتطورات التفاوض حول المبادرة المغربية للحكم الذاتي، فإننا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم للقرار الأخير لمجلس الأمن الدولي لأقاليمنا الصحراوية، وكذلك ما تأثيره على عملية التفاوض حول أقاليمنا الصحراوية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب. لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السادة النواب المحترمين الذين أتاحوا الفرصة لمناقشة هذا القرار، ويمكن أن أقول أن القرار الجديد لمجلس الأمن رقم 44/20 هو قرار تقليدي يصدر مرحلة بعد مرحلة على حساب التمديد لمهمة المينورسو في القرار السابق. هذه سنة صدر القرار السابق، هاد المرة صدر واحد القرار وهاد القرار ديال مجلس الأمن إلى بغينا أولا نقيموه هو قرار، ثم نرجعو للحثيات ديالو، يمكن أن نقول أولا بأن هذا القرار إيجابي في عمومه.

إيجابي في عمومه لسببين :

- أولا من الناحية السياسية يمكن أن نجد نديرو الجرد ديال الأمور اللي نص عليها القرار واللي في أغلبها هو امتداد لما نص عليه القرار السابق بل القرارات السابقة، بطبيعة الحال أولا مدد القرار مهمة المينورسو لسنة أخرى دون أن يستجيب

بالنسبة لليالي ما بين 3 أشهر ديال 2011 و3 أشهر الأولى ديال 2012. هناك عدة وحدات فندقية في وضعية صعبة إلى ما نقول بأنه على حافة الإفلاس. هناك شغيلة اللي ما تخلصاتش مدة 4 أشهر. فلهذا حنا كنعترضو بأنه هناك وضعية صعبة جدا.

من أجل مواجهة هاد الوضعية لابد من انخراط الجميع، تكلمتوا على قطاع النقل الجوي، نعتقد في الفريق الاستقلالي بأنه شركة الخطوط الملكية انسحبت تقريبا من هذا... الدليل على هذا أنها ألغت واحد العدد ديال الرحلات بالنسبة لأكادير ولا بالنسبة لمراكش، بالنسبة لأكادير هناك ما يزيد على 15 خط اللي هو تلغى.

فلهذا السيد الوزير حنا كنتسناو منكم وأنتم دزتو عند واحد العدد ديال المهنيين وقدموا لكم واحد العدد د الاقتراحات، فلهذا ننتظر منكم ومن الحكومة أن يكون هناك برنامج استعجالي اللي غادي ينخرط فيه الجميع، وخصوصا النقل الجوي وينخرط فيه جميع مكونات الحكومة، وكذلك المهنيين اللي أعطوا واحد العدد د المقترحات اللي كتنمناو باش تاخذوها بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، وشكرا للسيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، ومنتقل إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون بسؤال آني عن قرار مجلس الأمن حول أقاليمنا الصحراوية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد حمزة الكنتاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،



هاذ المستوى، ولكن لم يكن في مستوى القوة الذي كنا نرجوه.

لكن أرجع إلى البداية، هاذ القرار ديال مجلس الأمن جاء نتيجة مسلسل، وهاذ المسلسل جاء قبل منه واحد التقرير، وهاذك التقرير عندنا عليه اعتراضات كثيرة، وقد عبر المغرب رسميا من خلال الممثل الدائم هناك عن اعتراضاته على هذا القرار، وأتمنى أن تتاح الفرصة أخرى لمناقشة هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد النائب في إطار التعقيب، تفضلوا .

النائب السيد عبد العزيز عماري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نحن نشيد بهاذ التطور على مستوى أداء الدبلوماسية المغربية في موضوع كنظن بأن جميع المغاربة مجمعون على الأهمية ديالو والحيوية ديالو بالنسبة لبلادنا، وفي نفس الوقت هذا القرار إن دل على شيء فهو كيدل على أن جميع المحاولات اليائسة ديال خصوم الوحدة الترابية ديال بلادنا اللي حاولوا يشوهوا الصورة الحقوقية ديال بلادنا أنها لم تنطل على المنتظم الدولي، والملاحظات اللي شرتو بالنسبة للتقرير الأهمي أكيد أنه ينبغي أن تكون جهود مضاعفة من أجل إعطاء الحقيقة لما يجري بالمناطق ديالنا الجنوبية، من تطور على المستوى السياسي والتنموي، وكذلك نقدر على أن هذا الحل لا يمكن إلا أن يكون في إطار سياسي يستوعب التطورات اللي عرفتها بلادنا، ويشمن التطور الديمقراطي اللي كنعيشوه كنموذج مغربي متميز، ينبغي الصدى ديال في إطار الأصدقاء ديالنا على المستوى الدولي، لكن في إطار تفعيل شامل لكل

للضغوط ولطالب الخصوم الذين حاولوا تمديد مهمة المينورسو إلى حقوق الإنسان من الناحية السياسية أيضا، فشلت هذه المهمة على الرغم من الضغوط الكبيرة وغادي نرجع لهاذ القضية قليلا؛

- ثانيا : أشاد القرار مرة أخرى بالمبادرة المغربية وأكد كما أكد القرار السابق وكما أكدت القرارات منذ 2007 على أن الجهود المغربية في هاذ المجال هي جهود جادة وذات مصداقية وهذه هي التعابير اللي كتستعملها قرارات مجلس الأمن طيلة أربع سنوات الأخيرة؛

- ثالثا : أشاد قرار مجلس الأمن بالتحويلات السياسية اللي وقعت في المغرب، بالإصلاحات السياسية بفتح ممثلتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون وفي الداخلة وفاء بالتزامات المغرب اللي كان نصت عليها قرارات سابقة، وهذا بالنسبة لنا أيضا شيء إيجابي؛

- رابعا : نص القرار على استمرار تأكيد مجلس الأمن على أن حل مشكلة الصحراء هو حل سياسي، وأن هذا هو المدخل الوحيد وهو المظهر الحقيقي لإنهاء هذا النزاع وهذا شيء مهم أيضا؛

- خامسا : يعتبر قرار مجلس الأمن أن هاذ الحل السياسي يرتكز على التوافق بين الطرفين عن طريق مواصلة المفاوضات، وهذا أيضا انتصار للمغرب وخروج من حالة الجمود، وانتصار أيضا للمقاربة المغربية لحل هذا الصراع الذي دام لهاذ الفترة الطويلة،

إذن هذه هي عموما من الناحية السياسية، لكن من الناحية الإنسانية يمكن أن نقول أن قرار مجلس الأمن سجل مرة أخرى ضرورة إحصاء اللاجئين الموجودين في مخيمات تندوف، ونحن طالبنا بأن يكون قرار مجلس الأمن أقوى على



تعرف الطرف بالعالم القروي بصفة عامة وإقليم ووزان بصفة خاصة إهمالا كبيرا سواء فيما يتعلق بالصيانة أو الانجاز. لذا، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات أو التدابير الاستعجالية التي ستقومون بها لمعالجة هذا الإشكال؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد الوزير تفضلوا.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر الفريق المحترم أو النائب المحترم على طرح هذا السؤال، وهي مناسبة مرة أخرى لكي نتحدث عن العالم القروي والأهمية ديالو، ولا سيما أنه في البرنامج الحكومي وأعتقد هناك إجماع، ليست في هذا الموضوع أغلبية ومعارضة على أن العالم القروي يحظى بعناية خاصة وبرعاية خاصة، حتى الصندوق ديال التنمية القروية الآن تضاعف 2 مرات في انتظار إن شاء الله إذا جاد الله جاد عمر، على أنه إن شاء الله تضاعف المدخرات ديالو.

بطبيعة الحال كاين ثلاثة أسئلة حول طرق العالم القروي وكل مرة فيها واحد الخصوصية حسب المناطق ، وكنتمنى يكونوا بثلاثة باش يمكن نعطيو نفس الأرقام، ولكن هذه مناسبة باش نوضح أنه فعلا يمكن نوضح في الأسئلة الأخرى، أنه لما خذيت الإحصائيات ديال الجهات وديال الأقاليم، يمكن نقول فعلا ماشي حيث أنا من جهة الغرب، جهة الغرب مازال ماوصلاش ل 50 في المائة، المعدل الوطني هم 60 في المائة، أثناء إن شاء الله الأجوبة نعطيو أرقام أخرى، يعني وصلت ل 49 في المائة، بمعنى من الجهات التي

متدخل في صناعات القرار الدولي، نتمن هذا التطور لكن في نفس الوقت نقدر بأنه ينبغي السيد الوزير، أن تكون جهود، جهود مضاعفة بإمكانيات ووسائل:

- من خلال تفعيل الدبلوماسية المبادلة اللي تتبشروها؛

- تفعيل الدبلوماسية الشعبية الموازية؛

- إشراك الدبلوماسية البرلمانية من أجل الدفاع على

القضية الوطنية ديال بلادنا؛

- ثم أن يكون دور للمجتمع المدني ولجمعيات من

المناطق الصحراوية دور أساسي في الدفاع على هذه القضية وفي إعادة الأمور إلى نصابها، مع الإشارة إلى ما يعانيه المحتجزون في تندوف من معاناة وأن الوضع الحقوقي الذي ينبغي أن يتحدث عليه هو هاذ الوضع ديال المعاناة، نقدر بأن هاذ القرار جاء فعلا باش يبين بأن الجهود ديال المغرب جهود على مستوى إعادة الاعتبار للوضع السياسي في المنطقة، نقدر بأنه الجهد السياسي مطلوب، نحن نعيش مرحلة ديمقراطية جديدة، دستور جديد ينبغي أن يجب في ظل الدول المتقدمة مدخلا حقيقيا لمعالجة هذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه

الجلسة. ومنتقل إلى قطاع التجهيزي والنقل بسؤال عن وضعية الطرق بالعالم القروي للسيد النائب المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة ، فليفضل مشكورا.

النائب السيد محمد الحجوجي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي النواب المحترمون،



شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد النائب في إطار التعقيب، تفضلوا.

النائب السيد محمد الحجوجي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، ولكن كما يقال ليس الخبر كالعيان أنني الآن كنت طلب منكم باش تقوموا بواحد الزيارة للمنطقة، علاش هاد الزيارة السيد الوزير المحترم؟ باش توقفوا بنفسكم على موطن الخلل، الطريق 408 اللي ذرکتوها، الآن الأشغال ديال التهيئة تقريبا أشرفت على الانتهاء، ولكن السؤال ديال المواطنين والمعاناة ديال المواطنين يتعلق بالشطر الثاني المتعلق بالصفقة ديال الترفيت، فهنا السيد الوزير ربما كتشاطروني الرأي ربما أنكم تتعيشوا كذلك نفس المعاناة ديال المواطنين، ولكن الناس في هاد المنطقة بصفة عامة عانوا معاناة ومقدوشاي يزيدوا يصبروا أكثر، كذلك السيد الوزير المحترم عندنا الطريق الإقليمية رقم 4573 اللي هي من سد الوحدة مرورا بجماعة زغيرة اللي في وضعية جد سيئة ووصولاً إلى قرية تروان، وهنا السيد الوزير المحترم هنا في قرية تروان يعني عين الكارثة وأنا غنقول لكم علاش عين الكارثة؟ لأنه وقعت واحد الثقب أو واحد الحفرة كبيرة جدا في واحد القنطرة اللي الآن القرية مهددة بالحصار باعتبار أن الناس الآن ما بقاوش كيمكلهم يدخلوا لهاد القرية هذه، فما نتسناوش حتى توقع الكارثة وعاد نبقاوا نقرأوا الفاتحة على المواطنين، فكنتلتمس منكم أنكم تعتابروها نقطة سوداء، كذلك السيد الوزير المحترم عندنا الطريق كذلك الإقليمية رقم 4571 من 408 إلى مركز سيدي بوبصبار هاد الطريق توجد في حالة ووضعية أسوأ، كذلك الطريق الغير المصنفة بدءاً من أولاد بدر إلى الشهبية، وكذلك من 408 إلى سيدي الفرجاني فرقة ونانة اللي الجماعة ساهمت وعطت الحصص ديالها والآن المواطنين كيتساءلوا عليها، فضلا كذلك عن الطريق المؤدية من

ستحظى برعاية خاصة في إطار العدالة التي تتبناها الحكومة ويتبناها الجميع، على أنه لا بد أن يوقع نوع وداخل كل جهة حتى الجهة اللي واصلا ل 70 و80 في المائة أكيد كاين شي جماعات ما وصلاش المعدل ديال الجهة، فإذا هذا هو التوجه إن شاء الله اللي عند الوزارة واللي قلت سابقا على أنه غنمشيوا فهذا الاتجاه.

بالنسبة للوزان فقط نبغي نقول أنه تم تخصيص في البرنامج الثاني ما يقارب ما 158 كلم وخصصت له ميزانية ديال حوالي 160 مليون ديال الدرهم، وأنجز الآن أو في طور الانجاز ما يقرب 75 كلم وما يقارب من 110 مليون من الدرهم، وفي البرجة اللي جايا، ما تبقى من البرنامج الثاني في الانتظار البرنامج الثالث غادي يكون إن شاء الله حوالي 83 كلم.

وفي السؤال ديالكم جاء أيضا حول الطريق الجهوية 408 يمكن القول أنه خصص لها 33 مليون الدرهم في طور الانجاز بعدما نديروا عملية التكبسية وديال تثبيت الأرضية، آنداك الدراسة جارية باش يمكن نبرمجوا العملية ديال التكبسية إن شاء الله، لكن فقط هذا خبر للناس ديال وازان أنه تقرر إحداث مديرية إقليمية للتجهيز باش إن شاء الله على اعتبار الشبكة الطرقية موزعة بين إقليم سيدي قاسم وإقليم الشاون، وبالتالي بغينا نجتمعوا الشبكة في إطار مديرية باش يمكن ليها توابك معنا إن شاء الله هذه البرنامج وهذه المشاريع.

وبطبيعة الحال هذا الإقليم يستحق مثل واحد العداد ديال الأقاليم اللي كتجتمع فيها الجبل مع وعورة التواصل والعالم القروي. وبالتالي غادي نعطيوها عناية وغادي نجيوها نتحدثوا على هذا الموضوع في الأسئلة المرتبطة بالعالم القروي والجبال.

السيد رئيس الجلسة:



ديال الساكنة ومعاناة المستثمرين، خصوصا إذا علمنا أن في إطار المخطط الأزرق اللي نتجت عنه المحطة السياحية بالسعيدية، ومستقبلا بحيرة وشركة تنمية مارتشيك، فإن هاد المطار الدولي ديال وجدة أنكاد يعاني معاناة بسبب الرحلات التي تدمج بفاس، أو الرحلات التي تحط بمطار العروي أو بالنسبة لإلغاء الرحلات، إذن السيد الوزير أشنو هي الإجراءات اللي تنوون باش تقوموا بها لحل المشكل لا المعاناة ديال الساكنة ولا المعاناة ديال المستثمرين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير للحواب.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أشكر السيدة النائبة على طرح هاد السؤال حول هذا الموضوع، لكن هذه مناسبة فعلا كنقدر أنه طبيعي أن المنتخب يدافع عن قضايا الأمة وقضايا الوطن، ولكن ندافع أيضا عن قضايا الجهة، ولكن فقط خصنا نعطيو الأرقام، جهة الشرق فيها 3 المطارات ما كاينش شي جهة اللي فيها 3 المطارات باش تكون الأرقام واضحة تقريبا، كاين المطار ديال وجدة والمطار ديال الناظور والمطار ديال الحسيمة، وخضعوا إلى تجديد وتوسيع في إطار المخطط المديرى و مازال العاطي يعطي إن شاء الله، فقط غير باش نعطي هاد الرقم باش الناس...، بطبيعة الحال أهمية المنطقة كما أهمية مناطق أخرى، في 2010 شركة لارام خلقت ما يسمى برام إكسبريس و كان الهدف منها بطبيعة الحال باش ندخلوا تطوير النقل الجوي الداخلي، وانتما عرفين هاد النقل الجوي

سيدي رضوان إلى وزان اللي في واحد الحالة يرثى لها، كذلك من خروبة إلى ادزيني كتعلموا وكتعرفوا السيد الوزير على الأهمية وقلت قبل قليل 49 في المائة، احنا نقول لكم إقليم وزان ما يمكنش يتعدى 5 في المائة ما يمكنش، ما يمكنش أنا عندي الملف وعندي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى الوقت، السيد الوزير لكم بعض الثواني فقط للرد

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

على أية حال أنا كنت كنمشي لهاد المنطقة قبل ما نكون وزير لأنها تابعة للمنطقة ديالي قبل ما تولي للشمال، لا غير قلتي ليس كمن، ثانيا أنا كوزير راه خبرتكم سابقا أنه أسبوعيا عندي زيارات ميدانية، لكن في نفس الوقت كنستقبل المنتخبين والبرلمانيين اليوم كان عندي استقبال للمنتخبين من جهة الشرق، مرحبا نستقبلهم ونذاكر معهم على هاد المواضيع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي دائما في نفس القطاع هو حول وضعية النقل الجوي بالجهة الشرقية للسيدة النائبة المحترمة من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة سليمة فرجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فإن التنزيل الأمثل للدستور يقتضي مراعاة المقاربة الجهوية، أي معاملة جميع الجهات بالمثل، ما تشهد الجهة الشرقية السيد الوزير المحترم هي واحد المعاناة



piste atterrissage يعني محطة الإقلاع والهبوط ديال واحد الطائرة ديال المطار جديد باقي لم تستعمل السيد الوزير المحترم وهذا تسبب يعني المطار اللي هو وحدة أنكاد تقام بألاف الملايير، تصور أنه نظرا لتجهيزات بسيطة اللي متعداتش 2 مليار ديال الدرهم باقي معطل، هذا يتسبب في عدم استعمال la piste وهبوط الطائرة في مطار العروي مما يتسبب في واحد المعاناة كبيرة للساكنة، لأنه بدل ما ياخذ يعني ينزل في وحدة المستثمر أو الساكنة بوجه عام، بدل أن يستعمل مطار وحدة أنكاد ليصل إلى قضاء حاجته، فإنه مضطر للهبوط في مطار العروي بسبب نقص التجهيزات، هادي غي في إطار الحكامة الجيدة السيد الوزير المحترم هادي من جهة، من جهة أخرى المواقيت ديال الرحلات السيد الوزير المحترم، حنا نغبط لا نحسد الأقاليم الجهات الأخرى، وإنما نغبطهم لأننا لما لا نكون في قاعدة الانتظار، فإننا السيد الوزير المحترم ما كانشوفوش les annulations إلغاء الرحلات بالنسبة للجهات دائما الجهة الشرقية، المواقيت السيد الوزير المحترم عندنا إما الخامسة صباحا و خاص المسافرين يفيق مع 3 ديال الصباح، وإما الثانية عشرة ليلا أو الواحدة، إذن حنا غير في هاد النقطة هادي تنحاولو باش غير هاد المسائل هادي يعني نحاولو أنها تكون موضوعية وتتلاءم مع حاجيات الساكنة و لا مع حاجيات المستثمرين، خصوصا السيد الوزير المحترم كنركز على هاد الحكامة الجيدة، لأن المطار حنا ما كانقولوش فعلا حنا سمعنا الرد ديالكم السيد الوزير سابقا بالنسبة لمطار الحسيمة، عندنا واحد 3 ديال المطارات، ولكن خص الحكامة يعني أنه ها هو عندنا المطار ديال الحسيمة والمطار العروي ومطار وحدة أنكاد، ولكن بالنسبة لمطار اللي هو مطار دولي وكيستقطب واحد العدد كبير لا من الناحية ديال السياح ولا من الناحية ديال الساكنة ولا

الداخلي بالنسبة لأي شركة ديال الطيران فهو غير مريح، ولذلك المقاربة لي مشات فيها الدولة و راه الآن كاين حوار مع وزارة الداخلية هي المساعدة la subvention بمعنى ديال الجهات، كيقى بطبيعة الحال النقاش واش تكون مركزية أو تبقى جهوية؟ أنا كوزير إن شاء الله مع السيد وزير الداخلية نتمنى أنها تكون مركزية باش كيتحل المشكل ديال المغرب بصفة عامة، 21 رحلة يعني 14 رحلة لوجدة 6 ديال الرحلات الناظور رحلة للحسيمة، أضف إلى ذلك اتفقنا مع شركة لارام باش تزداد 18 رحلة داخل الوطن ما بين الشرق وجهة المملكة، وخاصة في الصيف ديال 2012، كان واحد السؤال باش نوضح أنه الإحصائيات الأخيرة حنا فاش تحملنا المسؤولية طلبت من الإخوان يديروا إحصائيات فواحد العدد ديال الأمور فيما يتعلق بالنقل وانتما عارفين بأنه الآن كاين واحد العمل جبار لتحسين النقل سواء الأرضي البري أو الجوي أو البحري يمكن ليا نكوليكم من نونبر 2011 إلى مارس ربحنا 13 نقطة في دقة المواعيد بالنسبة للشرق ما كافيش لأنه يالله وصلنا ل91% وأيضا إلاكانت مقترحات حنا مستعدين أيضا باش نشوفو مع شركة لارام اللي هي شركة في خدمة بطبيعة الحال يعني التنقلات داخل الوطن، ثم ما بين الوطن وخارج الوطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد النائبة في إطار تعقيب.

النائبة السيدة سليمة فرجي:

شكرا السيد الرئيس، غير السيد الوزير المحترم حنا كنتم تحدثتم على الحكامة الجيدة في برنامجكم، والحكامة الجيدة تقتضي أن التجهيزات إذا علمنا السيد الوزير المحترم أنه بناء على نقص التجهيزات ربما لا تتعدى 2 ملايير درهم



والتنمية، فالكلمة لأحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد
النائب.

النائب السيد مولاي رشيد سليمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير المحترم، بناء على المرسوم رقم 849/2 الصادر في 6 أكتوبر 2000 والمتعلق ببناء الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وسمطات، تم نزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لذلك، إلا أنه وبالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على إنجاز هذا المشروع، فإن الوزارة الوصية لم تقم بتعويض ذوي الحقوق على الأراضي السلالية المحفوظة بالنواصر. الشيء الذي ولد في نفوسهم الإحباط وعدم الثقة في الإدارة. لذا، نسائلكم السيد الوزير أولا عن خططكم لتسوية هذا الملف، ثانيا نسائلكم عن الإجراءات الاستعجالية الجديدة التي ستقومون بها لتجاوز مخلفات الماضي وتسوية الملفات العالقة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير تفضلوا.

السيد عزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل :

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر الفريق المحترم والنائب المحترم على طرح هذا السؤال. هي مناسبة باش نوضح بأنه من الملفات اللي كنتشتغل عليها شخصيا وأتابعها شخصيا. هو هاد الملف ديال نزع الملكية والتعويضات لسبيين رئيسين:

المستثمرين، لذلك هاد المعاناة السيد الوزير المحترم ديال الساكنة حنا تنطلبوا منكم باش ترفعوها...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

من طبيعة الحال كنتفهم مرة أخرى أن تكون هذه الملاحظات شيء طبيعي لأنه النقل الجوي بصفة عامة عالميا كيخضع اللي les alias كيخضع لإشكالات كثيرة كتعلق غير اليوم كنقروا المطارات كلها ديال اسبانيا الإشكال اللي واقع فيها، لكن الأمور اللي مرتبطة بالأداء البشري، بمعنى الحكامة الجيدة متفق معك، أمور اللي كتخرج على الطاقة ديال الطقس ديال أحداث أخرى تيخصنا نصلحوها، كاين مخطط مديري جديد ديال المطارات 2012-2016 واللي غنحاولوا نشوفو أغلب المطارات ديال المملكة لكي تناسب الحركية ديال النقل وفي نفس الوقت لكي نواكب عملية السياحة، وبطبيعة الحال عندنا واحد للجنة ديال الاشتغال حنا وإخوان ديال السياحة باش يمكن لنا نظورو هاد العمل.

فيما يتعلق بالخامسة صباحا، أذكر ثلاث رحلات اللي كتبدا مع الخمسة د الصباح 3 فقط من 14 رحلة اللي ذكرت، علاش؟ لكي نربط هاد الرحلات الدولية اللي كتبدا مع السابعة الصباح فالدار البيضاء، غير باش نعطي هاد المعطيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث في نفس القطاع هو سؤال كيهم تسوية الملفات المتعلقة بأداء مستحقات نزع الملكية للسيات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة



قالك علاش تعطلنا؟ ملي خذيت الملفات كلقي تعرضات، كتلقى الناس كيتعرضو، كيقول لك أودي أنا ما متناقش على داك التعويض أو أنا راه ما داخلش فهداك الأرض اللي تنزعت لها الملكية أو أنا على خلاف من ذلك تيجيب لك ورقة من المحكمة. فاش كنديرو باش نحيدو المسؤولية على الوزارة، كنوضعوها عند CDG كيتابعوها المحامون ريشما يتسوى النزاع اللي حاصل بين الطرفين. هذا إلى كانوا قبلوا الثمن ديال التعويض اللي كيتعطى لهم، وإلا فينهم يلجأون إلى المحكمة للمطالبة بالزيادة في التعويض وهذا هو الاتجاه السليم وإن كنت أقر بأن هذا من الملفات العسيرة أقولها، لأولا فيها إقناع للأطراف المعنية ولكن أيضا لا بد من مقارنة يعني عادلة باش الناس اللي خصهم يتعضوا في الوقت ديالهم خصهم يتعضوا في الوقت ديالهم واللجنة منكرة على هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف رشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، ولا يفوتنا في بداية هذا التعقيب السيد الوزير إلا أن نشد على أيديكم بجرارة على جرأتكم العالية من أجل إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد.

السيد الوزير، إن العدل بطيء ظلم فاحش والنازلة المطروحة عليكم اليوم هي صورة من صور هذا الظلم والفساد والاستبداد الإداري الذي طالما اكتوى بناره المواطن القروي الذي استجاب لقرار نزع الملكية بروح وطنية عالية، السيد الوزير هل يعقل أن يحرم هؤلاء الفلاحون من مستحقات نزع ملكيتهم لمدة تصل إلى 12 سنة وبدون سبب أو اعتراض أو

السبب الأول هو أنه ما يمكنش نديرو هاد الاستثمارات بلا نزع الملكية، وهذا في العالم. اليوم عندنا مشاريع كبرى في البلد يعني في كافة المجالات إلى خذيت غير القطاع اللي أنا مسؤول عليه، الموانئ، المطارات، الطرق السيارة، الطرق السريعة، السكك الحديدية، المناطق اللوجستيكية وغيرها، وبالتالي أنه هاد الملف هذا لا بد أن يخضع لنوع من العدالة ثم نوع من المتابعة، ثم أيضا ملي كنتعطلو فيه إذن كياثر على تأخر إنجاز المشاريع وكتكون الآثار ديالو سلبية على مالية الوزارة والمؤسسات اللي كتتنجز هاد الأمر، لأن كاين les pénalités de retard إذن وكاين واحد العدد د الملفات، فإذن هذا السبب الأول.

السبب الثاني هو العدد د الشكايات التي وردت فيما يتعلق بالتعويضات ديال الناس فيما يتعلق بنزع الملكية، بطبيعة الحال الشكايات كتقول كاين تأخر، شكايات أخرى كتقول بأنه ما كاينش واحد النوع من الموضوعية، فلذلك التوجه اللي مشينا فيه درنا الآن لجنة كتشتغل بين المديرات المعنية وبين المديرية المكلفة بالشؤون التقنية والإدارية باش نديرو واحد الخطة الآن ديال تسريع نزع الملكية وإقناع الناس، يعني تكوين فريق باش يمشي عند الناس ويتذاكر معهم لأهمية المشاريع. ثانيا اتفقنا على أنه تكون واحد المعايير موضوعية ديال التعويض، ماشي فقط اللي كي يعرف الوزير هو الأول يوصل ياخذ التعويض كتعرفو، ولكن باش يخضع حسب الترتيب الزمني ديال نزع الملكية، فالآن كنديرو اللائحة ديال الترتيب الزمني ديال نزع الملكية. هاد الملف بالضبط يمكن نقول لك الفلوس ديالو موجودة في CDG وباش يعرفوا النائبات والنواب المحترمين ما يقارب من 78 مليون ديال الدرهم هي الآن موجودة عند CDG لأنه هو فين كنوضعو التعويضات، شنو كيحصل؟ أنا جاو عندي الناس



البيضاء بني ملال للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي. لكم الكلمة السيدة النائبة المحترمة، تفضلوا.

النائبة السيدة فاطمة الضعيف:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، في البداية نثمن الجهود التي تقومون بها في تدبير القطاع، ونثمن عاليا الزيارات الميدانية والاستقصائية التي تقومون بها لمواكبة الأوراش، كما نثمن عاليا التراكمات الإيجابية التي حققها هذا القطاع في ميدان الطرق السيارة بالمغرب لما له من دور اقتصادي وكذلك تنموي.

انطلاقا السيد الوزير من أهمية الطرق السيارة في المغرب، نسائلكم السيد الوزير عن مآل الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال، سمعنا السيد الوزير بأن كاين هناك بعض المشاكل في هاد الطريق وبأنه سيتأجل افتتاحه اللي كان منتظر أنه يتفتح نهاية شهر 2012، نسائلكم السيد الوزير ونريد منكم تنويرنا وتنوير الرأي العام لأن الكل يتساءل من إقليم برشيد وزيد خريكة وزيد بني ملال وأزيلال لأنه سيلعب دور مهم في هاد المناطق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عزيز الرباح، وزير التجهيز والنقل :

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر الفريق المحترم على هذا السؤال والسيدة النائبة المحترمة، وسبق أن كان عندي اجتماع مع الجهة اللي كتمثلوها بطبيعة الحال بحضور السيد الوالي وكافة المنتخبين، وكان

تعرض؟ هل يعقل أن يتم تعويضهم بمبلغ الآن 35 درهم التي تم تحديدها منذ أكثر من 10 سنوات؟ وللمقارنة السيد الوزير فقد تم نزع جزء من نفس الأرض السلالية نزع الملكية ديالها سنة 2010 من أجل مصلحة عامة وتم تعويض ذوي الحقوق سنة 2011 مع الفارق في الثمن، الثمن باش تخادت بها هاد الأرض سنة 2010 هو 180 درهم الآن الناس على حساب الوزارة ديال التجهيز غادي اتخلصوا ب 35 درهم في الوقت اللي الأرض ديالهم تخادت سنة 2000، وفي الوقت اللي الناس آخريين اتخادت الأرض ديالهم سنة 2010 وتم تعويضهم بثمان أكبر اللي هو 180 درهم، مما لاشك فيه السيد الوزير أنه كايبان التماطل ديال الإدارة ديال التجهيز، وبالتالي فإن هذه الفئة المستضعفة من المواطنين تناشدكم السيد الوزير من أجل إنصافهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير بعض الثواني من أجل الرد على التعقيب.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل :

من طبيعة الحال أنا أكدت أنه من الملفات العسيرة هاد الملف هذا لأنه، خاصة نزع الملكة وكنعتقد أنه واحد العدد من الإخوان هما رؤساء ديال الجماعات و كانوا مسؤولين وكيعرفو هاد الإشكال ديال البناء ديال البنية التحتية، لكن لا بد نوضح بأنه الأموال ديالهم خاصة موجودة في الصندوق منذ 2009، ولكن كاين إشكال، الوزارة محطات الفلوس ومع ذلك أنا غنتابع هاد الملف هذا، هاد المعطيات اللي اعطيتو يوافيني بعا باش نخلو هاد الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، السؤال الرابع دائما في نفس القطاع وهو سؤال آني عن مآل الطريق السيار



لكن اللي كنتلبلوا حنا ومن هاد المنبر هذا أننا يعاونونا الناس باش ناخذوا نزع الملكية نمشيو للتراضي، ولكن حتى إلى مشينا للمحاكم ميتعطلش المشروع، لأن هذا المشروع بالمناسبة سيكون له آثار على المنطقة بكاملها، وأنا أثناء الزيارة خبروني الأصدقاء والمنتخبين أن العقار بدا كيطلع الثمن ديالو، ولا أخفيكم الآن هاد البنية التحتية اللي كالدير البلاد تساهم في *la plus value* يعني كيطلع الأثمنة ديال العقارات إلى غير ذلك، فخصنا نفكروا في طريقة للتضامن مع البنيات التحتية من خلال هاد *plus value* وهادي واحد العداد ديال الدول فكرت فيها.

فلذلك، أنا هاد الموضوع ديال فقط واحد المقطع اللي غيممكن من خلال برشيد هو اللي غير يعرف بعض التأخر، ولكن المقاطع الأخرى هي جارية باش إن شاء الله نحافظوا على المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذا المشروع، وأنا متفائل بأنه مع المطار مع *l'agropole* غيخلق واحد الحركية على مستوى الجهة، وربما غادي يخلينا نفكروا حتى في مقاطع أخرى ديال الطرق السيارة، والآن الدراسات جارية من مراكش إلى بني ملال ومن بني ملال حتى لفاس يعني الدراسة انطلقت، بل يمكن لي نقولكم حتى الدراسة ديال السكك الحديدية انطلقت ...

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، هل هناك تعقيب تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير شكرا على هاد المعطيات كان من المنتظر أننا نبدأو في استعمال الطريق السيارة في 2012 كما كان مقررا، ولكن كانت هناك استثناءات في البرمجة ديال هاد

النقاش حول بطبيعة الحال القطاع الذي أتحمل مسؤوليته، ولكن في نفس الوقت كان النقاش حول البنيات المهيكلية للجهة، وبالمناسبة للرأي العام في جهة تادلة أزلال 2 أو 3 أو 4 حسب الترتيب ديال 2 كتعلق بيا أنا و 2 كيتعلقوا بقطاعات أخرى اللي ربما أنها غتغير الملامح ديال الجهة، الأولى ديال الطريق السيارة، ثانيا هو التوسيع ديال المطار اللي كان توقف بطبيعة الحال وكان اجتماع طارئ باش حلينا واحد العدد ديال الإشكالات، ثم أيضا *l'agropole* يعني المنطقة الفلاحية الكبرى، ثم المنطقة اللوجستكية التي تقررت مؤخرا باش تضاف إلى سلسلة المناطق اللوجستكية اللي غتكون في الجهات.

لكن مرة أخرى ميزان اللي جا هاد السؤال بعد هاد السؤال، فعلا هاد البنيات التحتية كتحتاج إلى تمويل، أحيانا كيما نتغلبوا على التمويل، ولكن كيوقع إشكال في العقار وحنا عارفين، هادي فقط في مقطع من المقاطع بالمناسبة اللي هو عندنا فيه إشكال ديال 5 ديال الكيلومترات فيه مشكل ديال نزع الملكية كابين تعرضات كبيرة، وبالتالي حنا مشينا في واحد المقاربة ديال *segmenté* يعني نجزؤوا المشروع، هاد المشروع فيه 5 ديال المقاطع، برشيد بني حمد حوالي 38، بني حمد خريبكة 38 كلم، خريبكة واد زم 33، وادزم قصبه تادلة 40 وقصبه تادلة بني ملال 22.

يمكن لي نقولكم أغلب المقاطع إن شاء الله هي جارية وخدمة، يبقى لنا المقطع اللي فيه مشكل نزع الملكية، وراه ترأست مؤخرا واحد الاجتماع باش نشوفوا آشنو هو الحل المناسب، وبالمناسبة كابين جوج ديال الأمور في هاد الموضوع، وهادي مناسبة باش نكمل الحديث، في نزع الملكية إما يقع الأمر بالتراضي، أنه كيوقع التراضي، وتراضى الإدارة والأمور كالدوز بسلام، وإذا وقع فيه خلاف يعني نذهب إلى المحاكم،



لل سيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، تفضلوا
السيدة النائبة المحترمة لكم الكلمة.

النائبة السيدة لبنى أمحجير:

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

السيد الوزير نبقوا معكم في العالم الضخم ديال
العالم القروي والمشاكل الكبيرة اللي كي عرفها هاد العالم
القروي، خصوصا النقص المهول في مجال الطرق القروية اللي
كنعتابروها هي الشرايين الأساسية للحياة الاجتماعية وكذلك
الاقتصادية للمواطنين القرويين، لا على مستوى الولوج
لمختلف الخدمات الاجتماعية وكذلك على مستوى ربح
الوقت والتخفيف من تكاليف وأعباء التنقل. بالنسبة لساكنة
المناطق النائية وكذلك المناطق الجبلية.

وفي هذا الإطار، وتماشيا مع البرنامج الحكومي في
الشق المتعلق بفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، نسائلكم
السيد الوزير عن الإستراتيجية المرسومة في هذا المجال وتيرة
الإنجاز المرتقبة بالنسبة للبرنامج الطرقي في هاته المناطق في أفق
2014؟ وهل هناك أولويات معينة أخذنا بعين الاعتبار
الخصائص الذي تعرفه العديد من المناطق؟ وأستحضر هنا
العدالة الترابية أو المحلية ما بين الجهات، وكذلك ما بين
الجماعات داخل كل جهة. تعلمون السيد الوزير أنه بدون
طرق أو مسالك ليست هناك تنمية قروية، إذ ليس هناك وولوج
للأسواق، هناك هدر مدرسي، هناك ارتفاع في الوفيات إذ
يصعب على الساكنة الولوج إلى المستشفيات، هناك أيضا
صعوبة لولوج دعم الدولة عند حدوث الكوارث الطبيعية،
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الطريق السيار وكان التفهم ديال الحكومة السابقة بأن جهة
تادلة أزيلال، جهة كتنزخر بإمكانيات طبيعية، فلاحية، بشرية
هائلة جدا، وتبين على أنه الطريق السيار اللي غادي يربط
الدار البيضاء ببني ملال عبر الفقيه بنصالح هكا سمينها
عرفات اليوم واحد التعثر ما شي فقط على هاد المستوى ديال
هاد المقطع الأخير كما قال السيد الوزير، ولكن المقاطع
الأخرى اللي ما فيها إشكالية ديال نزع الملكية حتى هي
متعطلة هادي الأولى.

ثانيا : المنشآت الفنية المصاحبة لأي مشروع بحال
دوك les échangeurs المبدلات، بغينا نعرفوا السيد
الوزير آشنو هما المبدلات اللي كاينين على مستوى هاد
المقاطع هادوا؟ علما أن هاد الطريق هادي كتبعد على الفقيه
بنصالح ب 24 كلم، واتفقنا أثناء الموافقة على هاد المشروع
والمقاربة اللي عطينا أنها تكون طريق يعني التثنية ديال الطريق
اللي بين الفقيه بنصالح وبين الطريق السيار اللي حدا بجعد
وتكون سريعة وتمشي حتى لولاد عمياد عبر سوق السبت، زيادة
على دراسة إمكانية التثنية ديال الطريق اللي بين الفقيه بن
صالح وخريبكة على اولاد عزوز باش يمكن هاد المنطقة
الفلاحية الهائلة جدا تستافد من الطريق السيار اللي كي يربط
الدار البيضاء ببني ملال، قلتهم السيد الوزير أن الطريق السيار
غادي يدفع واحد الدفعة كبيرة في تعبئة الإنتاج وتنمية
الإمكانيات، وتعبئة الإمكانيات اللي كزخر بها هاد المنطقة
هادي، وتصبح الجهة ديال تادلة أزيلال إحدى ضواحي الدار
البيضاء شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس السؤال الأخير، آسف السيد
الوزير انتهى الوقت، السؤال الخامس والأخير في هذا القطاع
هو سؤال آبي عن فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية



أودي في انتظار الآن كقلبوا على واحد المقاربة على وزارة الداخلية أننا نبدأ كنشغلوا كوزارة في انتظار تعطينا الجماعات على الأقل ما هو بنية تحتية في انتظار التكسية، تنشغلوا بطريقة أخرى وكاين واحد التجربة في تادلة ازلال، إذن كناخدوا الآليات ديالنا كلها اللي مجموعة وكنديروا شراكة مع الإقليم والسادة العمال وكنديروا برنامج مدقق حسب الأولويات باش يمكن لينا ندخلوا في الجماعات، واليوم فعلا كان عندي نقاش مع واحد العداد ديال الجماعات أننا غنبدوا هاد التجربة نعمموها من خلال ما وقع أننا نمشيو لواحد العداد ديال الجهات باش يمكن لينا نديروا العملية ديال فك العزلة، لكن فك العزلة كما نتحدث والله يجازيكم بخير ليس فقط الطرق، الطرق مع النقل، ولذلك الآن مع وزارة الداخلية هناك الآن اللجنة منكبة حول عملية النقل في العالم القروي باش يمكننا في نفس الوقت كاين الطرقات وفي نفس الوقت كاين هاد النقل في العالم القروي، باش يمكننا نديروا فك العزلة للتعليم وللصحة وللصحة وللصحة ولا حتى للمشاريع اللي محتاجين ليها، يعني في الجبال وفي العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد سعدون :

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات،

كما قالت الزميلة بأن العالم القروي يعرف خصاصا كبيرا في بالنسبة للطرق، وفعلا الدولة قامت بمجهود لا ينكر في البرنامج الأول والبرنامج الثاني اللي هم واحد المجموعة ديال الجماعات، ولكن باقي الخصاص والخصاص كبير جدا،

شكرا السيدة النائبة لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدات والسادة النواب المحترمون

السيدة النائبة المحترمة بطبيعة الحال كما سبق لي كما قلت في السؤال قبل قليل أنه هذا ملف عليه إجماع، وبطبيعة الحال هو يحتاج إلى إمكانيات، ولكن في الحقيقة لا بد أن يكون هناك واحد التوضيح، يجب أن نفرق فيما يتعلق بالطرق في العالم القروي وما بين مسؤولية الدولة الحكومة ومسؤولية الجماعات القروية، فأنا كنتقبل واحد العداد ديال المنتخبين، وهادي مناسبة كيطالبوا باش ندخلوا داخل المدار ديال الجماعة بحال إلى جات واحد المدينة أيضا وكتطلب أننا ندخلوا داخل المدينة، هذا يعني فيما هو مسؤولية الوزارة كما قلت ليكم هناك برجة نحن بصدد إنهاء البرنامج التالي اللي غادي يسالي في 2012 وتقييمه والنظر فيه الإيجابيات والسلبيات وفيه وصلنا باش نعرفوا التباعد أو التقارب اللي كاين بين الجهات، ثم ثانيا حنا أي جماعة بغينا نتدخلوا وكنديروا جوج ديال المستويات هذا بالإضافة للتدخل ديال وزارة الداخلية من خلال البرنامج ديال التهيئة الترابية اللي محددين لو إلى حدود 2015، 2 مليار ونصف ديال الدرهم واللي كتساهم فيه بطبيعة الحال الوزارة بالربع 600 مليون ديال الدرهم، واللي كتنمنا تعطى لو الانطلاقة ديالو في إطار المقاربة التي وقعت مؤخرا مندمجة حول التنمية البشرية.

حنا كنتدخلو في جوج ديال المستويات: المستوى الأول من خلال الشراكات وأنا سبق لي قلت ليكم عندنا شراكات مع جماعات قروية اللي مزال كنتاظروا مليار و 200 مليون ديال الدرهم باش يمكننا نبدأ كنشغلوا، والآن كنفولهم



النائب السيد محمد اشرورو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن الوضع ديال الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية في بلادنا لا تبعث إلى الاطمئنان، هذا راجع في نظرنا السيد الوزير إلى عاملين اثنين: من جهة هناك إما نقص أو انعدام الموارد البشرية أو غياب عدالة فيما يخص توزيع الموارد البشرية، من جهة ثانية السيد الوزير حتى لو توفرت إمكانيات مادية وبشرية في بعض المستشفيات والمراكز الصحية، فإن الخدمات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وبغينا السيد الوزير في سؤالنا تعطوننا ما هي إستراتيجيتكم للإجابة على هذه الإشكاليات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الوردى وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد النائب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال الهام حول توفير الخدمات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية، وكما لا يخفى عليكم تعيش مؤسساتنا الصحية العمومية وضعية لا يمكن القفز عليها بسهولة، ذلك أن مجملها يشتغل في ظروف تتسم بنقص حاد في الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات الطبية، وهي ظاهرة تخص مختلف المؤسسات الصحية المكونة للهرم الصحي في بلادنا.

ففيما يتعلق بالمواد البشرية مثلا، يجب التذكير إلى

أن نسبة تغطية الأسرة الإستشفائية من طرف الأطباء هي 3

والحمد لله أن الحكومة التفتت إلى ذلك وضعفات من الميزانية ديال صندوق التنمية القروية، وتتمناو من الحكومة أن تضاعف وتيرة أشغالها حتى نشوفوا إن شاء الله بأن تعرف واحد المجموعة مهمة استنفادات، وهنا كنعقول للسيد الوزير أن الجهود التي بذلت في برنامج العالم القروي يجب أن يواكبها برنامج آخر لصيانة الطرق، لأن بعد سنوات سنجد هذه الطرق مملوءة بالحفر ويمكن حتى ميقاشي عندها أهمية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، بعض الثواني

السيد الوزير للرد عن التعقيب.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

لا أنا متفق لأنه واصلين يا الله 60 % في العالم القروي وبالتالي مزال 40 % مزال عندنا واحد العمل كبير، والحكومة عازمة باش هاد الموضوع تعطيه أهمية، لكن أيضا في البرنامج الطرقي عندنا برنامج ديال الصيانة، لأنه لا بد أن نحافظ على ما نملكه من طرق وكاين مشروع ديال الصيانة في هاد البرنامج الحكومي ديال 2000 كلم من الصيانة وهاد 2000 كلم التي تتطلب بطبيعة الحال أموال كثيرة، لكن مرة أخرى أنا كنعقول يعني لا بد وهادي رسالة على أنه الجماعات التي التزمت الله يجازيهم بخير تلتزم معنا وحننا مستعدين إن شاء الله باش نسرعو الوتيرة ديال الإنجاز.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا انتهى الوقت، شكرا السيد الوزير باسمكم جميعا

أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو قطاع الصحة.

السؤال الأول متعلق بتوفير الخدمات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية للسيد النائب المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل واضع السؤال مشكورا.



السيد الوزير، أولا بالإضافة إلى ما قدمتموه الآن أنا كنظن بأنه لا بد من خطة أو مخطط لإعادة انتشار ديال الموارد البشرية، لان كنا لاحظوا بأن الموارد البشرية متركزة في المحور ديال الرباط الدار البيضاء مراكش فاس إلخ، في الوقت اللي كنا نقاوا بأنه باقي المناطق ديال المغرب، والمغرب اللي هو في أمس الحاجة إلى الخدمات الطبية مكيفتافدش من هاد الخدمات هادي.

ثانيا السيد الوزير كأمثلة، مستشفى متخصص في المضيق وفينديق يعني متخصص ولكن فيه موارد بشرية ناقصة، مستشفى محلي بدار بوعزة حتى هو نفس الشيء وغادي نرجع السيد الوزير لواحد المشكل آخر عويص جدا نتمنى أن تعطوه الاهتمام، هو مستشفى والماس السيد الوزير كتعرفوا هاد المشكل هذا اللي تبني منذ 1997، 2 د المليار ونصف السيد الوزير وما زال ما كيشتاغلش، هذا منين السبب ديالو هو أنه المواطنين ديال هاد المناطق هادي كيسمع دائما الوعود الكاذبة، هذا ما يزيد عن 10 سنين ووعدوا المواطنين بأنه المستشفى غادي يشتغل، غير مؤخرا كانت وعود، وبالتالي السيد الوزير أظن أنه الانفتاح على الجماعات المحلية، كجماعة ديال والماس مستعدين باش نتعاونوا مع الوزارة ديالكم لحل المشاكل اللي هي في المستطاع، ولكن الأطباء والمرضين ضروري أنهم يكونوا وإلا فمستشفى ب 2.5 مليار وما خدامش، السيد الوزير تتناظرو منكم الشيء الكثير ونحن واعون أنكم ستقومون بالواجب ونحن معكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير لكم بعض الثواني من أجل الرد على التعقيب.

السيد لحسن الوردى وزير الصحة:

سرير لكل طبيب وهي 6 أطباء ل 10 آلاف نسمة هي قليلة جدا مقارنة مع بلدان الجوار هي 12-13- طيب ل 10000 نسمة، وبالتالي فنحن أمام خصائص في الأطر الطبية تقدر ب 7000 طبيب و 9000 ممرضة وممرض.

وبهدف إعطاء نقلة نوعية للخدمات الصحية بذلت وزارة الصحة مجهودات كبيرة لتعزيز المنظومة الصحية الوطنية بالموارد البشرية الضرورية لتجاوز الخصائص المسجل وضمان ولوج متكافئ للخدمات الصحية، فمثلا غير في الأطباء المقيمين 2009 أكثر من 700 منصب مالي، العام اللي داز 675 منصب مالي، ونظرا لعدد من الإختلالات التي تعرفها المؤسسات الصحية العمومية ستعمل الوزارة:

أولا: على دعم شبكة العلاجات الأساسية بالوسط القروي مع الاعتماد على الوحدات الطبية المتنقلة؛

ثانيا: الرفض من عدد مهني القطاع ووضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع شركاء أطباء في القطاع الخاص؛
ثالثا: تأهل المستشفيات الجهوية والإقليمية وصيانة التجهيزات الطبية؛

وأخيرا إنشاء وتشغيل وحدات طبية لاستعمال القرب تمت برمجتها بالأقاليم ويناهاز عددها 80 وحدة، وبرمجت القوافل الطبية المتخصصة لزيارة جميع الأقاليم التي يبلغ بها معدل الإستشفاء أقل من 1.5 % ودعم الأقطاب الجهوية بمعدات وتجهيزات طبية منها أجهزة "سكانير" وأجهزة الفحص بالصدى والرنين المغناطيسي، وشكرا السيد النائب.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد النائب في إطار التعقب.

النائب السيد محمود اشرورو:

شكرا السيد الرئيس،



السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر في البداية فريق العدالة والتنمية على هذا السؤال المهم حول الدواء نظرا للخصوصية والمكانة الذي يحتلها الدواء في مسلسل الاستشفاء، ولتدارك هذه الاختلالات غلاء الأدوية في المغرب بالمقارنة مع البلدان الأخرى بنوع من الحكامة الجيدة، ركز البرنامج الحكومي على جعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من خلال وضع سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، ومن جهة أخرى إعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية.

ولتفعيل مضامين البرنامج الحكومي في مجال الأدوية، كانت لنا منذ تولينا إدارة هذا القطاع عدة لقاءات أكثر من 15 لقاء أولية طويلة الأسابيع الماضية وآخرها صباح اليوم مع مختلف الفرقاء المتدخلين لتدارس مجموعة من الملفات المرتبطة بالسياسة الدوائية وبالسبل الممكنة لجعل الولوج إلى الدواء أكثر سهولة وبأثمنة مناسبة، خاصة بالنسبة للمرضى الذين ليست لهم تغطية صحية، وهو ما سنعمل على ترجمته إن شاء الله في الأيام أو الأسابيع المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة صباح بوشام:

السيد الوزير نشكركم على الجواب، السيد الوزير يعتبر ثمن الدواء من 4 ديال العناصر المحددة لإمكانية الحصول على الدواء اللي رصدتم المنظمة العالمية للصحة من خلال

السيد الرئيس، أنا متفق مع السيد النائب المحترم غير الاختلالات الناجمة عن سوء التدبير وغياب الحكامة بالإضافة إلى ضعف في الموارد البشرية، غير اللي بغيت نأكد عليه أن هاد النظام المساعدة الطبية دابا اللي جا يفرض علينا إعادة الانتشار، أنا متفق معك الموارد البشرية كيفرض علينا توفير البنيات والتجهيزات اللائقة وذلك لتمكين المواطن من الولوج إلى الخدمات الصحية، واللي خصنا نعرفوا لأن في السؤال دبالكم جا مستعجلات اللي قريتو، إن كانت بطاقة "الريميد" تحتم وجوب مرورا عبر مسلك العلاجات ما داخلاش في هاد النطاق هذا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الثاني دائما في نفس القطاع حول غلاء أثمنة الأدوية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية. فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

السيد النائب محمد حيلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب والنائبات المحترمات،

صدرت مجموعة من التقارير من مجلس النواب أو مجلس المنافسة أو بعض الجمعيات المهنية أجمعت كلها على خلاصة واحدة، الدواء في المغرب يقتنى بأثمنة باهظة مقارنة بدول أغنى من المغرب وتتوفر على تغطية صحية شاملة. لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخذونها لتسهيل الولوج إلى الدواء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.



كلما كان ذلك ممكنا، الحكامة والشفافية عند إبرام الصفقات بالداخل والخارج وتحديد مسطرة تحديد ثمن الدواء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، السيد الوزير مازال ليكم الوقت تفضلوا.

السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

واحد النقطة مهمة جدا هي غلاء الأدوية في المغرب علاش ؟ هذا باش نتفاهمو لأن هاذ الشي اللي تقدمت به السيدة النائبة المحترمة متفق عليه، أولا: السبب الأول هو قانوني لأن تقادم القوانين المنظمة للأدوية هي من سنة 1969، ثانيا : غياب مأسسة الدواء الجنييس فذاك الوقت اللي كانت هاذ السياسة الدواء الجنييس مكانش موجود، لأن ما عرفناش ..، النقطة الثالثة : ما كاينش الصيادلة ما عندهم حق الاستبدال وهذا خطأ من رأيي الشخصي، السبب الثاني هو اجتماعي واقتصادي كيف قلتي السيدة النائبة المحترمة مصاريف الأسر للعلاجات هي 57 في المائة الأسرة المغربية تتساعد... و 40 في المائة فيها هي للأدوية كلها تتمشي للأدوية، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية، راه شي مرات وخا نقصو في الأدوية القدرة الشرائية د المواطن المغربي ضعيفة ما كيتوصلش ...، بالخصوص الدواء اللي تدير 35 ألف درهم إيلا نقصي النصف غيجيه غالي، السبب الثالث وهو ضريبي، فالضريبة المطبقة على الأدوية بالمغرب محددة في 7 في المائة، فرنسا ما تتجاوزش les médicaments 2.10 remboursables في المائة، تونس اللي قريبة لينا أقل من 6 في المائة.

وللتغلب على هذه الأسباب قلناها، هاذ السياسة الدوائية اللي احنا خدامين فيها مع الفرقاء، وضع سياسة دوائية وتوفير الأدوية بجودة عالية وبدون انقطاع، الولوجية

المسح دياها ل 10 دول لشرق المتوسط، وهاد العناصر هادي هي الاختيار الرشيد والاستعمال الرشيد للأدوية في المغرب لأن فهاذ الدول ومن بينها المغرب لأنها لاحظت بأن أكثر من نصف الأدوية الموصوفة توصف بشكل خاطئ، وأكثر من نصف ديال الأدوية تستعمل من طرف المرضى بشكل خطير، ثاني عنصر هو التمويل المستمر لأنه لا يعقل أن البلدان ذات الدخل الضعيف هي اللي كتتفق أقل على الأدوية، العنصر الثالث هو أسعار متاحة وهادي ما يمكنناش نخليو هاذ العنصر هذا لاعتبارات تجارية لمصنعي الدواء والموردين دياهم، العنصر الرابع هو نظم صحية والتوريدية الموثوقة والشفافة وهنا تتعلب الحكامة الدور دياها الكبير.

السيد الوزير للنهوض وتحقيق الولوج للدواء يجب

أولا :

ضمان الحكامة الرشيدة عبر إرساء سياسة دوائية وطنية مع إشراك جميع المتدخلين الصحة والتجهيز، التعليم، الداخلية الآن في نظام "الريميد"،

ثانيا : وضع قائمة وطنية بالأدوية الأساسية الفعالة،

ثالثا : إعداد دلائل إرشادية، هناك أيضا تشجيع

الدواء الجنييس في القطاع الخاص بإعادة الاعتبار للصيدلاني باعتباره المتخصص بعلم الدواء بإشراكه في نظم الرعاية الصحية عبر نظام le tiers payant بإقرار نظام الرسوم مقابل الخدمة لتحدي أزمة الصيدلي مع هامش الربح، دعم الصيدلاني المشجع للسياسة انتشار الدواء الجنييس، دعم الصيدلاني في القرى والمناطق المهمشة.

بالنسبة للقطاع العام تشجيع صناعة الدواء الجنييس

بالمغرب ورفع كل العقبات التي من شأنها العرقلة، كاتفاقية أخطا حاليا، تقدم توريد الدواء الجنييس على الدواء الأصلي



أشكر في البداية فريق الاتحاد الدستوري على هذا السؤال، فكما تعلمون ففي إطار العناية التي توليها الوزارة للأدوية، وخاصة مع بداية تعميم نظام المساعدة الطبية وكما تتبعت ذلك عند مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة داخل اللجنة القطاعية لمجلسكم الموقر، فإن هناك زيادة هامة في الميزانية المخصصة لشراء الأدوية. في المغرب، في الوزارة حيث انتقل المبلغ المرصود لشراء الأدوية من 640 مليون درهم، سنة 2008 مقابل هذا العام 2012 إلى 46 مليار و575 مليون درهم في هذه السنة. كما تمت الزيادة في الميزانية المخصصة لنقل الأدوية لتمر إلى 8 د المليون درهم سنويا مع إدخال فئة جديدة من الشاحنات، من 8 حتى ل 19 طن. كما تم بذل مجهود من أجل تقليص الآجال الضرورية لإنجاز مساطر طلبات العروض والصفقات، كإعادة وتقييم دفاتر التحملات، إشراك جميع المتدخلين في عملية اقتناء الأدوية، وإعادة النظر في تكوين وضبط لجان تسليم الأدوية، سواء على صعيد قسم التموين أو على صعيد الجهات والأقاليم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد محمد زردالي:

شكرا السيد الرئيس،

المشكل ديال الخصاص دبال الأدوية كتعرفو كلشي، المراكز الصحية في المغرب، وجميع أنواع الأدوية، لكن الخطير في الأمر هو ملي ما نوفرش للمراكز الصحية هذه الأدوية اللي هي داء الضغط وداء السكري من نوع الثاني ونعرفوا بأن الناس فقراء ملي كيجيو للمركز الصحي وما كيلقاوش الدواء ما يشريوهش، وهذا كينتج عنه ديك العواقب والمضاعفات

للأدوية هدفا استعجاليا، وأخيرا تسعيرة عادلة "بيش ماركينك" المعمول به في بلدان ذات اقتصاد مشابه للمغرب مع الأخذ، وهادي نقطة مهمة جدا الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، شكرا السيدة النائبة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول الخصاص الذي تعرفه المراكز الصحية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الاتحاد الدستوري، فلكم الكلمة السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد محمد زردالي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تعرف المراكز الصحية خصاصا حادا في الأدوية، خاصة تلك المرتبطة بالأمراض المزمنة ارتفاع الضغط وداء السكري من النوع الثاني نظرا لشح الميزانية المخصصة لهذه المراكز.

لذا، نسألکم السيد الوزير المحترم عن التدابير المزمع اتخاذها لأجل توفير هذا النوع من الدواء وكذلك مجانية التحاليل الطبية لأجل التتبع الصحيح لهذا النوع من المرضى؟ شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



غادي يبقى دائما غير كافي نحن متفقين، النقطة الثانية هي مشكل حكامه وتدير الأدوية بالمستشفيات العمومية فيما يخص بناء وتهيئة الصيدليات، نعطيك مثل بسيط. فمراكش مشيت أنا شخصيا مع الفريق سولنا شحال الدواء قالوا لنا الوزارة عطاتنا هاد العام 14 مليون درهم ديال الدواء، احنا شفنا وأنا قلت له هنايا اللي كنعشوف كطبيب ما عندكش هنا 40 مليون سنتيم، قال لي بيه عطاونا 14 ولايني احنا ما عندناش فاين غادي نديروها، وأنا قلت له 14 مليون خذ 10 مليون ديال الدواء ودير 5 ديال... كايين تدير، كايين حكامه، واحنا غاديين إن شاء الله في هاد الاتجاه باش نوضعوا واحد السياسة دوائية في بناء هاد الحكامة، التدير اللي خصنا نأكدو عليه هو تدير الميزانية في وزارة الصحة من اليوم فصاعدا من هاد السنة فصاعدا غتقول تدير جهوي، ما تبقاش الوزارة تتدخل في هاد الشي، جميع المدراء الجهويين للوزارات كيوقع نقاش في الجهة هاد التدير دياها غادي يكون على صعيد الجهة بإشراك جميع الفعاليات وبإشراك المنتخبين ولهذا إن شاء الله نمشيوا للتحسن، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الرابع دائما في نفس القطاع وهو سؤال آني عن الحصص في تكوين الأطباء للسيد النائب المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب المحترمون،

لا يختلف اثنان في الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به الطبيب في المجتمع غير أن بلادنا تعرف خصاصا في تكوين

ديال هاد النوع ديال المرضى واللي هو خطير وكيعرفو كلشي، القصور الكلوي واللي يعتبر تحدي لهاد الوزارة في ظل هذه الحكومة، ويستحسن السيد الوزير أنه نوفرو لهاد المريض ربما يكلفنا واحد 200 درهم في العام بالنسبة لداء السكري بالنوع الثاني ولا داء الضغط أحسن ما يوصل المشكل ديال القصور الكلوي وديك الوقت كتطلب لنا 15 د المليون فكل سنة.

النقطة الثانية السيد الوزير هو ما كايينش واحد التكافؤ في الميزانيات بالنسبة للأقاليم المخصصة لشراء مثل هذه الأدوية، على سبيل المثال إقليم بركان اللي عدد السكان دبالو يفوق 285 نسمة وكيحصل على واحد الميزانية بحالو بحال واحد الأقاليم اللي ما يتعداش عدد السكان دياها 100.000 نسمة. وواحد المشكل آخر السيد الوزير، وبحال مثلا ثاني مدينة في الإقليم ديال بركان هي مدينة أحفير، وكتعرف واحد العدد مهول وكبير ديال الناس اللي مصابين بداء السكري من النوع الثاني، ونقول النوع الثاني لأنه النوع الأول كيخصو الأنسولين، وللأسف مادة الأنسولين راه كل شهر يتم إحراق واحد الكمية كبيرة دياها على خاطر كيفوت الصلاحية دياها وربما هذا ناتج عن سوء التسيير، الناس اللي شراو هاد المادة ديال الأنسولين، ونطلبو من السيد الوزير واحد الالتفاتة لهاد المراكز الصحية والمشاكل اللي كتعرفها هاد المراكز الصحية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير في إطار

الرد على التعقيب.

السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

متفق مع السيد النائب المحترم، غير اللي نبغي نأكد عليه فرغم ارتفاع الميزانية اللي قلت 640 و575، فهذا



شغل هذه المناصب برسم السنوات الماضية، حين تنحلوا 900 يا لله كيحيوا 500 ولا 600.

التخصص يتم على المستوى الوطني في تاريخ واحد لإعطاء الفرصة لكل الأطباء الراغبين في ولوج أسلاك التخصص وضمان تكافؤ الفرص وتحقيق الإنصاف بين المتبارين، ويتم الإعلان عن تاريخ المباراة 45 يوم قبل التاريخ المحدد.

وفي الختام، أشير إلى أنه تم تحديد 30 أكتوبر 2012 كتاريخ لإجراء مباراة التخصص في الطب برسم السنة الحالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضلوا السيد النائب

النائب السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الوزير على الجواب رغم أنه جواب غير شافي، وخاصة أننا نتطلع إلى مواكبة "راميد" ونتطلع كذلك لمواكبة باش نكونوا في مستوى ديال الدول اللي عدد السكان ديالها كتونس مثلا فيها 12 كلية ديال الطب واللي هي العدد ديال السكان ديالها لا يشكل إلا ثلث أو أقل من الثلث بالنسبة للمغرب، حاجة أخرى السيد الوزير هو أننا الآن الأزمة اللي كنفولوا ديال الأخصائيين مع العلم أن هاد الأخصائيين باغيين يمشوا للتطوع وما عطينا هومش حتى الفرصة، وأظن أن الوقاية خير من العلاج إيلا كنا كنفولوا الإخوان اللي سبقوني دخلوا في ما يخص الأدوية والغلاء ديال الأدوية والقوة الشرائية وواحد العدد ديال الحوايج، يعني المشكل ديالها آشنو. هو أن الإنسان ما كيلقاش الطبيب باش يمشي عنده يداويه، لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العام باستثناء المدن الكبرى، واحد العدد ديال الاختصاصات لا

الأطباء جراء الوتيرة المتعامل بها التي لا ترقى إلى المستوى المنشود، ذلك أنه عندما يتخرج طبيب في الطب العام ويرغب في أن يصبح أخصائيا تقف في وجهه جملة من العراقيل نسوق منها على سبيل المثال لا الحصر، تاريخ الإعلان عن المباراة الذي يعلن عنه متأخرا مما يضيع سنة كاملة على الطبيب، فضلا على نظام "الكوطة" الذي يتعين على الوزارة إعادة النظر فيه.

لذا، فإذا كنا نرغب السيد الوزير المحترم في إيلاء العناية الواجبة للقطاع الصحي، يتعين تدليل الصعاب أمام الراغبين في ولوج أسلاك التخصص، فما هي التدابير المتخذة لتجاوز مثل هذه الصعوبات وتمكين الأطباء من التخصص في القطاع الذي يرغبون فيه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا

السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في البداية أشكر الفريق الاستقلالي وهي مناسبة لأخبركم بأن وزارة الصحة سعيها منها في مواجهة الخصاص المسجل في تكوين الأطباء المتخصصين، وضعت ضمن إستراتيجيتها الرفع من عدد المناصب المفتوحة، وأشير هنا إلى أن عدد المناصب المفتوحة قصد التخصص بلغ سنة 2010 ، 997 منصبا تم شغل 744 منها أي ما يعادل 75 في المائة، وبرسم السنة الماضية أي سنة 2011 تم شغل 627 منصبا من أصل 697 منصب مفتوح بما يعادل 90 في المائة، أما عن سبب انخفاض عدد المناصب المفتوحة فيرجع إلى نسبة



ثانيا بلا l'assurance يعني هذه المسائل الاجتماعية وهو كيدير la garde ما يمكن يتخلص عليها، هذه المسائل كلها باش نتفادوها حنا في صدد مع وزارة التعليم العالي باش نحلوا هذه المشاكل كلها، مقارنة جديد نتخذ بعين الاعتبار تحديد التاريخ السنوي و ثابت للمباراة باش الناس يعرفوا فوقاش، وضع لائحة التخصصات بالأولوية والتي تحتاجها بلادنا لأنه كايين مشكل في هذه التخصصات، كذلك كايين بزاف التخصصات اللي تداروا بكل تواضع أنا تندوي معك كأستاذ وكطبيب للمغرب ما محتاجهاش لدرجة سبق بعض التخصصات أخرى وإعادة النظر في البرنامج البيداغوجي، وخصوصا السنة الدراسية المواكبة الاجتماعية للأطباء المتخصصين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الخامس والأخير في هذا القطاع وهو سؤال آني حول المستوصفات الصحية للسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لكم كلمة السيد النائب، تفضلوا.

النائب السيد ابراهيم حسناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على المرسلين.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير استبشرت ساكنة جهة تادلة أزيلال خيرا حين تم اختيارها كنموذج لإعطاء الانطلاقة لمشروع التغطية الصحية مند أزيد من ثلاث سنوات، وكان من الأهداف المتوخاة من هذه المبادرة المساهمة في تأهيل المؤسسات الصحية وتفعيل أدائها وتقريب الصحة من المواطن بالعالم القروي

توجد في عدد من المدن، وبالتالي خص رؤية مستقبلية لخصها تعطي، لأن مادام أن الوزارة أو الدولة كتخسر على تكوين الأطباء لمدة 7 سنوات و8 سنوات، وفي الأخير كنصيفطوه يمشي مع العلم أنا حنا ثالث دولة على حسب بعض الجرائد بالنسبة للأطر اللي تغادر البلاد.

إذن بالنسبة لينا السيد الوزير خص المواكبة، ومثلا أنه بالنسبة لماد الامتحان اللي تيدار منخليوهش حتى أكتوبر كسائر المدارس الأخرى باش الطبيب أو الإطار اللي تيدوز الامتحان ديالو كي يعرف راسو إما أنه ناجح ينتظر متى بداية السنة الدراسية، وإما أنه يعرف راسو ما ناجحش ويسلك بطريقة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد لحسن الوردي وزير الصحة:

السيد النائب المحترم، غير باش نتفاهمو دابا أكتوبر ماشي غير تختار غير هكذا، أولا كاينة أول مرة غادي نرجع ليها، يعني إيلا تختار أكتوبر لأن التخصص كيسيالي في juin و juillet باش كيسيالي التخصص في السنة باش كيبقى ليهم Aout و Septembre باش يوجد هاد الامتحان، يعني ماشي شي حاجة اللي غير هكذا.

المشكل الثاني اللي كان هو أكبر من الأول ويتعلق بالملف الاجتماعي، عدم تحديد التاريخ وعدم ملاءمته يجعل الأطباء بدون أجر، إيلا درناه قبل كيسيالي مثلا كنخذ واحد السلف في يناير هو عندو الامتحان في juin أو أكتوبر، أولا كيخدم بدون أجر لأنه ما يمكنشي يخلصوه، كيقولوا لو التخصص ديالك فيه 5 سنوات، ساليقي 5 سنوات.



السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير،
تفضلوا.

السيد لحسن الوردي وزير الصحة :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أجدد شكري الخالص للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في هذا الباب أود أن أذكر بأن في سنة 1999 تم إبرام صفقات لإنجاز عدة مشاريع لبناء ستة مراكز صحية و 13 مستوصف قروي و 12 سكتا وظيفيا في العالم القروي بإقليم أزيلال وذلك مع شركتين، وبعد انطلاق الأشغال ووصولها إلى نسبة معينة تحلت الشركتين عن إنجاز هذه المشاريع بدون سابق إشعار أو طلب فسخ العقدة، وبسبب هذا التوقف لم يتم إنجاز سوى 3 د المؤسسات صحية فقط، في حين لم يستكمل بناء بقية المؤسسات الأخرى، كما ألغيت وللأسف الاعتمادات المالية المتبقية والخاصة بهذه المشاريع بقوة قانون المالية سنة 2010.

وفي هذا الصدد، عمدت مندوبية الصحة إلى استكمال بناء بعض المؤسسات الصحية في إطار برنامج دعم الجهوية واللامركزية وتقوية الخدمات الصحية الأساسية بإقليم أزيلال وهي :

- المركز الصحي الجماعي لبين الويدان مع سكن وظيفي؛
- المركز الصحي الجماعي مع دار للولادة فم جمعة وثلاث مساكن وظيفية. كما تم استكمال بناء كل المستوصفات، المستوصف القروي كروول بجماعة آيت ماجدن والمستوصف القروي تسليت بجماعة بزو والمركز الصحي الجماعي بجماعة

وتفعيل كذلك أداء القطاع وتأثيره الإيجابي على ساكنة المنطقة، سواء الجبلية أو النائية، إلا أننا لا حظنا السيد الوزير أن هذا لم يحصل اعتبارا للواقع اليومي التي تعيشه الساكنة حاليا، وخصوصا بإقليم أزيلال وغيره من المناطق النائية والجبلية للأسباب التالية:

أولا: العديد من المراكز الصحية المستوصفات تمت برجة بنائها منذ أزيد من سنوات لم يكتب لها أن ترى بعد النور، وأخرى بقيت مجردة بنايات مشيدة بدون تجهيزات وبدون أطور طبية أو شبه طبية، وتبقى بالتالي مهجورة ومرتعا للبهائم أحيانا.

وبالمناسبة السيد الوزير أذكركم بالنقص الحاد في الأطباء والمرضين إذ يصل عدد السكان المراقبين من طرف طبيب واحد إلى 23 أو 24 ألف نسمة في بعض الجماعات بهذه الأقاليم، علاوة على أن هذه المستوصفات لا تتوفر إلا على المسكنات ولا يمكن للممرض أن يعطي لهؤلاء المرضى بدون الطبيب المتواجد على مسافات بعيدة إلا مسكنات أما الأدوية المضادة للحويوية يعني les antibiotiques لا يعطيها إلا الطبيب والذي يقع على بعد عشرات الكيلومترات أحيانا، ناهيكم السيد الوزير عن المعاناة التي يعيشها سكان هذه الأقاليم في التنقل لزيارة المريض وعيا بتباعد المسافات بين المستوصف وسكانه ووعيا كذلك بوعورة التضاريس والمسالك في هذه الأقاليم، وخاصة إذا علمنا أن جل المرضى بهذه الجماعات القروية يسكنون على بعد من المستوصف بأزيد من 30 أو 40 كيلومتر.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن أسباب توقف إنجاز هذه المشاريع وعن المخطط الاستعجالي الذي تودون أو الذي تضعونه وتضعه وزارتك لتفادي هذا التدهور والتأخر الحاصل في تفعيل برنامج المساعدة الطبية، وشكرا.



شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير
تفضلوا.

**السيد محمد نجيب بوليف الوزير المكلف بالشؤون
العامة والحكامة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أود أن أشكر السادة النواب عن فريق العدالة والتنمية
اللي طرحوا هاد السؤال اللي بالفعل يهم شرائح مجتمعية كبيرة
ويتكلمون على التلاعبات في أولا الثمن، ثم أيضا في الكيفية
ديال إيصال الكميات، ثم أيضا في القصور ديال عملية
التتبع.

لا يخفى عليكم على أنه بالفعل هناك إشكاليات
تتعلق بهذا المجال، لكن قبل ذلك تعلمون أيضا أن التوجه
الحكومي يرمي أساسا إلى دعم الفئات المعوزة والرفع من
القدرة الشرائية للفئات اللي في الهشاشة، وأن الدعم المخصص
لهاد الدقيق خلال هاد السنة غادي يوصل ل 2.3 مليار
درهم، لكن قبل تحديد المسؤوليات لا بد أن نعرف شكون
تيتكلف بالتتبع والمراقبة ديال هاد القطاع، كايين 3 ديال
اللجان، لجان اللي هي وزاراتية،

- اللجنة الأولى هي وزاراتية اللي تنشرفوا عليها في الوزارة
ديالنا تحدد الحصص؛

- لجنة ثانية تقنية تباشر توزيع الحصص على أرباب
المطاحن يرأسها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛

- ثم اللجنة الثالثة هي لجنة التجار المكلفين بتسويق
الدقيق الوطني اللي الطريقة دياهم هي على حرية المبادرة ما
فيهاش تقنين حقيقي.

إذن هاد ثلاثة ديال الهيئات كل واحد عنده
مسؤولية باش نوصلوا هاد الإشكالات والتلاعبات بالفعل

الرفالة، المستوصفات المتبقية فقد تم خلال سنة 2011 إجراء
عدد من الدراسات على بنايات الوحدات ل 11 المتبقية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، إذن بهذا باسمكم جميعا أتوجه
بالشكر الجزيل للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه
الجلسة، ومنتقل الآن إلى القطاع المكلف بالشؤون العامة
والحكامة بسؤال عن التلاعبات التي يعرفها الدقيق المدعم
لل سيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية،
فليتفضل أحد واضعي السؤال.

النائب السيد رمضان بوعشرة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السؤال حول التلاعبات التي يعرفها الدقيق المدعم
بالأسواق المغربية، وخاصة فيما يتعلق بالأثمان المرتفعة التي
تفوق القدرة الشرائية ديال المواطن، خاصة بالعالم القروي،
وكذلك عدم إيصال الكميات المطلوبة إلى المناطق المستحقة
في ظل القصور في عملية التتبع والمراقبة.

لذا، فإننا نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي
الإجراءات المستعجلة التي ستقومون بها للحد من مظاهر هذا
التلاعب والحفاظ على مصالح المرتفعة التي تفوق القدرة
الشرائية ديال المواطن خاصة بالعالم القروي وكذلك عدم
إيصال الكميات المطلوبة إلى المناطق المستحقة في ظل
القصور في عمليات التتبع والمراقبة ولذا فإننا نسائلكم السيد
الوزير المحترم ما هي الإجراءات المستعجلة التي ستقومون بها
للحد من مظاهر هذا التلاعب والحفاظ على مصالح الفئات
الاجتماعية الضعيفة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:



السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة هل هناك تعقيب؟
تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله بنحمو:

بسم الله الرحمن الرحيم،
شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية السيد الوزير كنتشكركم على هاد التوضيحات
اللي قدمتها وإن كان ننوه أيضا بالجهودات اللي كتبناها
الحكومة في هاد الصدد من أجل إقرار الحكامة وتوسيع المجال
ديالها، إنما كاين باقي مجموعة ديال المظاهر اللي كيعاني منها
هاد المجال هذا اللي الأهداف ديالو هو التخفيف من أعباء
ديال الفئة المستضعفة، أسرد من بعض هذه المظاهر على
المستوى الكمي، الكميات اللي كتوصل للفئات المستهدفة
دون المستوى المطلوب، أيضا على مستوى الجودة هاد القمح
المدعم يعني الجودة ديالو رديئة جدا، جدا، يعني راه ما
كيستعملوه غير ذوك الفئات المستضعفة اللي كتقبل عليه،
والمجال ديالو محدود جدا في العالم القروي نظرا لهاد الرداءة.

مسألة أخرى كاين فيه تلاعبات متعلقة بالمطاحن،
كاين ما يسمى بالبيع المشروط أن المطاحن كتفرض على
التجار أنهم باش يستافدوا من داك الدقيق والشراء ديالو باش
يسوقوه كتفرض عليهم أنهم ياخذوا كميات مماثلة من الدقيق
يعني الممتاز، بحال ديك القضية ديال الحليب مع دانون في
واحد الوقت.

كاين مسألة أخرى متعلقة بالمطاحن كذلك، وهو أن
هاد العمل اللي كيديره كينعكس على الأثمنة وكترتافع،
مسألة أخرى كتوقع تواطؤات ما بين أصحاب المطاحن

اللي تكلّموا عليها هاد السنة النواب المحترمين، فاللي قمنا به
احنا في ما يتعلق بالعمل ديالنا كانت 300 عمليات مخالفة
خلال السنة ديال عدم الإشارة والزيادة في الأسعار، كانت
هناك 130 عملية مراقبة مباغثة ل 36 مطحنة تم من خلالها
غلق أو منع نهائي مطحنتين من سحق الدقيق، ثم هناك 18
تاجر قد تم توقيفه تبتلعوا بالتوزيع وتم منعهم نهائيا من
التجارة في الدقيق، غادي تقولوا لي بالفعل هاد الشي بسيط
المغرب كله بأبعاده المختلفة الجغرافية، العدد الغير الكافي ديال
المراقبين وديال التتبع هو اللي تيعطينا هاد النتائج اللي في
التقدير ديالنا تبقى بالفعل نتائج يجب تطويرها، لكن الآن
نحن بصدد بالفعل تفعيل القانون 30.08 المتعلق بالغش في
الوزن والجودة وفي ثمن الدقيق، ثم أيضا الحكومة كما تعلمون
في إطار التعديل ديالها الأخير للقوانين ديال الزجر رفعت من
الغرامة من 100 ألف إلى 300 ألف درهم، وباش نسرعوا
الوتيرة ديال التفرغ تحالت مباشرة على السادة العمال والولاية،
هم الذين يقومون بفرض هذه الغرامة على كل من يتضح على
أنه بالفعل كيدير هاد الإشكالات، ثم الآن في هاد الإطار
باش نزيدوا نفعوا هاد العملية كاين بعض الإجراءات غنسر
منها فقط...، سنعمل على تفعيل القرار الوزاري المشترك اللي
غادي يعلق تكون اللوائح بالأسماء والتجار ديال المستفيدين
بعناوينهم بكل مركز ديال التوزيع وفيه الكمية الممنوحة بمقرات
الجماعات وأيضا المقرات ديال المكاتب الجهوية باش تكون
الشفافية والوضوح، الآن كاين اللي ما كيغرفش شكون اللي
كيوزع وشحال كيوزع، إذن غاتكون شفافية واضحة، ثم أيضا
باش نتأكدوا بأنه هاد الكميات غتوصل، تم تفويت عملية
نقل الدقيق الوطني من المطاحن إلى المراكز وذلك لطلب
العروض ديال الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك اللي
غستعمل SYSTEME



يستفيدوا من ثمرات الحوار الاجتماعي في مجال الرفع من معاشاتهم على غرار موظفي الدولة العاملين بها، كما يخضعون للاقتطاع الضريبي في معاشاتهم الضريبية العامة على الدخل مرة ثانية بعد أن سبق لهم أن أدوها خلال ممارستهم لأعمالهم بالوظيفة العمومية.

لذلك وارتكازا على التزامكم في مجال النهوض بمختلف الشرائح الاجتماعية، وكذا في مجال الإصلاح الضريبي الواردة في برنامجكم الحكومي، أسألكم عن تصوراتكم وسياساتكم التي تنوون اتخاذها لمعالجة هذا الملف الذي يهم شريحة هامة ضحت طويلا لصالح الوطن والمواطنين والتي يتعين إنصافها والنهوض بأوضاعها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أريد أن أشكر السادة النواب من فريق التجمع الوطني للأحرار على سؤالهم بشأن السياسة العمومية الخاصة بالنهوض بأوضاع متقاعدي الوظيفة العمومية، وينبغي التذكير هنا بما تم القيام به خلال السنوات الماضية من حيث:

أولا: أنه تم الرفع من المعاشات الدنيا من 500 درهم إلى 1000 درهم سنة 2011 وتم تطبيقه ابتداء من هذه السنة بالنسبة لجميع موظفي الوظيفة العمومية.

ثانيا: تم كذلك التخفيض من الضريبة على الدخل 42% إلى 38% مما استفاد منه كذلك المتقاعدين، وتم الرفع من الحد الأدنى للمعاش، نجد أن المتقاعدين لم

وبعض التجار اللي كيقوعوا على أنهم خدوا القمح ومكيخدهوش وهذا مجال ديال المضاربة.

إذن السيد الوزير كايين مازال مجهودات مطلوبة في هاد المجال من أجل تفعيل آليات تتبع المراقبة وأيضا من أجل العمل على معالجة هاد المظاهر التي تفقد العملية نجاعتها وأهدافها مع مراعاة التدرج في هاد الإصلاح، لأن كايين بعض الفئات اللي يحتمل أنها تتضرر، خصوصا فيما يخص المطاحن مجموعة ديال العمال، إذن خاص يكون واحد العملية ديال التدرج في عملية الإصلاح باش هاد الفئات متقاصش.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، شكرا على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، ومنتقل الآن إلى قطاع الاقتصاد والمالية.

سؤال عن غياب سياسة عمومية خاصة بالنهوض بأوضاع متقاعدي الوظيفة العمومية للسيدة والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لكم الكلمة السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد امبارك بوعيدة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على

سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي إخواني النواب المحترمين،

تعاني شريحة واسعة من متقاعدي الوظيفة العمومية التي تزداد أعدادها بفعل التحول الذي تعرفه البنية الديمغرافية ببلادنا من انعدام سياسة عمومية إرادية، وخاصة بالنهوض بأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، ففي ما عدا الاهتمام النسبي بالرفع من الحد الأدنى للمعاش، نجد أن المتقاعدين لم



يادي الوطن مغمورة بعطفه ورعايته وتكريمه وفاء لما قدمته من خدمات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على ما جاء به في تعقيبه، أريد فقط التذكير وكذلك تدقيق بعض الأمور:

الأمر الأول: فهو يتعلق بما جاء في تدخل السيد النائب المحترم الذي قال بأن المتقاعد فهو يقوم بإعطاء الضريبة مرتين، هنا ينبغي التذكير بأن جميع الاقتطاعات ذات الطابع الاجتماعي ومنها بالطبع الاقتطاعات المتعلقة بالتقاعد فهي غير خاضعة للضريبة، إذن هنا باش نتفق على أن المتقاعد فهو تخلص الضريبة مرة واحدة بحال في جميع الدول العالم؛

النقطة الثانية: بخصوص تحسين وضعية المتقاعدين فكما ذكرت وقع خفض الضريبة على الدخل، إعفاء العديد من المتقاعدين من الضريبة، كذلك من خلال تقليص نسبة من 42 % إلى 38 % فاستفاد منه كذلك المتقاعدين، أخذا بعين الاعتبار بأن المتقاعد في إطار الاقتطاع يتم احتساب 60% من معاشه بالنسبة لإخضاعه للضريبة في الوقت اللي الموظف العادي فهو يتم اقتطاع فقط 20 % من أجل احتساب الضريبة على الدخل. ورغم ذلك، فإننا سنعمل في إطار إصلاح أنظمة التقاعد على حل هذه الإشكالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول تعثر قطاع القروض الصغرى للسيدة والسادة النواب المحترمين من فريق

وبالتالي اليوم يمكن اعتبار بأن 86 % من المتقاعدين من الوظيفة العمومية فهما غير خاضعين للضريبة على الدخل، وبالتالي فالذين يقومون بإعطاء الضريبة على الدخل فهي لا تفوت 14%.

وينبغي كذلك التذكير، بأن بالنسبة لما جاء به البرنامج الحكومي فهو:

أولا: رفع الحد الأدنى من 1000 درهم إلى 1500 درهم،

ثانيا: العمل على إصلاح أنظمة التقاعد بما فيه نظام الصندوق المغربي للتقاعد بما يضمن، أولا ديمومة هاد الصندوق، ثانيا العمل على تحسين التقاعد في بلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضلوا السيد النائب.

السيد النائب مصطفى تظومانت:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على جوابكم،

نود فقط أن نؤكد أن طرحنا لهذا السؤال ينبثق عن الوضعية المزرية التي تعيشها هذه الفئة المجاهدة التي أفنت عمرها في خدمة الإدارة المغربية والوطن بوجه عام، المتقاعد السيد الوزير لا يستفيد من أية زيادة يتمتع بها نظرائهم المزاولون، هل المتقاعد لا يشمل غلاء المعيشة والت مدرس أو التطبيب؟ المتقاعد السيد الوزير يؤدي الضريبة على تقاعده رغم أنه متقاعد ورغم أنه سبق وأن اقتطع من هذا الراتب ضريبة على الدخل عند مزاولته للعمل. أتعلم السيد الوزير أن المتقاعد هو الشخص الوحيد الذي يؤدي الضريبة لمرتين؟ عليكم السيد الوزير أن تجددوا وتبدعوا صيغا جديدة لرفع الضيم عن هذه الفئة المناضلة لتعيش بقية حياتها وهي بين



الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود وخلق فرص الشغل في المناطق القروية والشبه الحضرية.

ينبغي كذلك التذكير بأن أغلبية من يستفيد من هذه السلفات الصغرى فلا يمكن لأصحابها الحصول على قروض من طرف مؤسسات الائتمان نظرا لوضعيتهم الاقتصادية الهشة. وكما جاء في تدخلكم عرف القطاع عدة مشاكل خصوصا سنة 2008، حيث سجل تراجع في استرداد السلفات الصغرى، نذكر بأن في الماضي كان مستوى ديال الاسترجاع كان يفوت 95% في الوقت أنه انخفض سنة 2008 إلى 87% اللي جعل أن العديد من الشركات عرفت صعوبات، وبالتالي تعثرت الشيء اللي جعل من الضروري القيام بالعديد من الإصلاحات في هاد المجال.

وفي هاد الإطار، نحن كحكومة قمنا مؤخرا بالمصادقة على قانون الذي من شأنه أن يضع إطار قانوني للتحويل مؤسساتي لجمعية السلفات الصغيرة التي ترغب في ذلك وتملك القدرات المالية والبشرية والتشغيلية لتحقيق هذا التحويل مع العمل على تحسين وتتبع تلك الجمعيات حتى لا تمس الفئات المستضعفة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد النائب في إطار التعقيب، تفضلوا.

النائب السيد عبد الله عبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير في الجواب ديالكم قلتو لنا بأن العجز انتقل من 5% إلى 89% ولكن ما تطرقناش لماذا؟ لأن هاد الجمعيات زاغت عن أهدافها الأساسية، خرجات باش تساعد الضعفاء والمستضعفين ورجعات بحالها بحال الأبنك،

العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة حكيمة فصلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

شهد المجتمع المغربي في العقد الأخير انتشار جمعيات ومؤسسات تشتغل في مجال تقديم القروض الصغرى لفئات محددة من السكان بغية مساعدتهم في تأسيس مشاريع صغيرة أو لتعزيز قدراتهم المالية والتقنية من أجل تطوير حرفهم الصغيرة، لكن يعرف هذا القطاع في الفترة الأخيرة عدة مشاكل، سواء على الصعيد المؤسساتي أو التدبيري أو الهوياتي.

وعليه، فإننا نسائلكم السيد الوزير عن رؤية الحكومة لإصلاح هذا القطاع بما يخدم الأهداف الاجتماعية المعلنة عند التأسيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أشكر السادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية على سؤالهم الهام حول تعثرات قطاع القروض الصغرى، في هاد الإطار ينبغي التذكير بأن السلفات الصغرى فهي تلعب دور أساسي بالنسبة لتحسين ظروف عيش



الوزير بأن في هاد 4 سنوات 12 مليون عملية اللي تنجزات ديال القروض في...

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على تعقيبه وعلى المعطيات التي جاء بها، صحيح أن هاد القطاع فهو يعرف عدة مشاكل، وبالتالي فالحكومة:

أولا: ستعمل على تقوية المنظومة القانونية للقطاع قصد ضمان الشفافية وتوضيح وتنظيم المعونات وإرادة المخاطر، وتعزيز الحكامة داخل الجمعيات العاملة به لأن هذه من بين المشاكل الكبيرة اللي هي مطروحة؛

النقطة الثانية: وكما ذكرتم كذلك كاين إشكالية حقيقة وهو كان الواحد يتاخذ القرض من واحد الجمعية ويعاود يقتارض من جمعية أخرى، وبالتالي تبين بأن كان العديد من المخاطر اللي كان عندها انعكاسات سلبية على هاد الجمعيات.

وبالتالي الأمر الأول وهو تم إحداث فهاد العمل مركزيات للمخاطر باش أنه يتضمن باش ما يوقعش هاد التلاعبات هاد الشيء اللي جعل أن اليوم الاسترجاع وصل إلى 95 % وقع واحد التحسن؛

النقطة الثانية وهو كذلك متابعة والعمل على ضمان تنافسية تلك الجمعيات وأن يكون هنالك المساعدة الفنية في مجالات مختلفة، كالحكامة والتسيير، النظام المعلوماتي، والمراقبة الداخلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

المستضعف كيمشي البنكة باش يأخذ كريدي ب 6% ولكن ما تتعطيهاش البنكة تيرجع لهاد الجمعيات اللي تتعطيها الفائدة ما بين 30% حتى 300% السيد الوزير، وهذا شيء يجب أن يفتح فيه تحقيق لأن هذا خذلان ديال الأهداف، زيادة على أن هاد الجمعيات السيد الوزير تتاخذ إعانات من الدولة بالملايير من 2005 حتى 2010 كانت هناك بالملايير، تتاخذ إعانات من الصندوق الدولي تتاخذ إعانات من البنك الألماني، تتاخذ إعانات من الاتحاد الأوروبي إلى آخره، وهذا ما يمكنناشي نسكتو عليه وتانشوفو بأن مجموعة ديال العائلات راه تشردات كاين الراجل اللي طلق مراتو ماقدرش يسدد الديون ديالو، كاين اللي غاب على العائلة ديالو، كاين اللي فكر في الانتحار، وهذه مسألة اجتماعية وظاهرة خصنا نوقفو على الأسباب ديالها السيد الوزير. إيلا خذينا هاد الجمعيات كان من المفروض أنها تاخذ ما بين 2% و3% ديال les intérêts باش تسد العجز ديال الموظفين ديالها، حاليا عندها 8000 مستخدم، ولكن الأغلبية ديالهم ما عندهومش حقوق هذا راه الدور ديال النقابات والدور ديال الدولة، ما يمكنش تتحقق 30% ديال الفائدة أو تجي العامل ديالها أو ما تخلصشي الحقوق ديالو، الحالة الأخرى هو أننا منين تانشوفو هاد الجمعيات ها الأمانة، ها الأرضي هكذا بواحد العناوين تثير الانتباه، ولكن هي هداك العنوان الفضفاض والبراق لا علاقة له بالمضمون، الحكومة راه كتحمل المسؤولية ديالها إيلا خللات هاد الوضعية كما هي عليه السيد الوزير، وأنا متأكد بأن السيد الوزير كما أعرفه عندو عزيمة قوية بأنه يتصدى لهاد الظاهرة لأنها شردات مجموعة ديال العائلات، وكتر لعائلات حيث تناخذوا الإحصاء 55 % من المستفيدين من هاد القروض هما عيالات، وتنقولك السيد



السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أريد أن أشكر السادة النواب من الفريق الاشتراكي على سؤالهم الهام المتعلق بأنظمة التقاعد، كما جاء في تدخل السيد النائب المحترم فانطلقت الأشغال اللجنة التقنية منذ سنين، ينبغي القول في هاد الإطار بأن كانت هنالك العديد من التراكمات في هاد المجال اللي جعل أن الوضع أصبح يقلق، خصوصا بالنسبة للنظام المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد، بحيث أن هاد السنة في آخر السنة فسيعرف لأول مرة هاد الصندوق عجزا، وبالتالي فالحكومة فهي عازمة على القيام بإصلاح جميع أنظمة التقاعد في إطار تشاركي مع النقابات الأكثر تمثيلية.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن اللجنة التقنية اجتمعت ستة مرات منذ مجيء هاد الحكومة بوتيرة سريعة حتى نصل إلى سيناريوهات التي سيتم تقديمها إلى اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد رئيس الحكومة للبت فيها، ولكن ينبغي التذكير بأن الأمر مستعجل ولكن في نفس الوقت ينبغي أن يكون هنالك نوع من التوافق مع المركزيات الأكثر تمثيلية حتى نصل إلى إصلاح يهدف إلى:

- أولا ضمان الديمومة؛

أن يكون كذلك تحسين الخدمات المقدمة من طرف صناديق التقاعد؛

وأن يكون هناك نوع من التضامن بين الفئات المشتركة في هذه الصناديق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب في إطار التعقيب.

السيد النائب أحمد الهدي مزواري:

شكرا السيد الوزير، السؤال الأخير في قطاع الاقتصاد والمالية وهو حول أنظمة التقاعد للسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد المهدي مزواري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء والزميلات،

يشرف الفريق الاشتراكي باش يطرح هاد السؤال حول أنظمة التقاعد، أولا لاعتبار أساسي ومهم وأنه إصلاح هاد الموضوع وهاد المجال من بين 3 إصلاحات الكبرى اللي من طبيعة الحال غادي تقيس مدى مصداقية التعاقد اللي كاين بين الحكومة والمواطنين، وهي كيف ما تتعرفوا إصلاح المقاصة، الإصلاح الضريبي، ثم إصلاح نظام التقاعد، وهنا نتعابروا بأنه هذا نقاش اللي بدا هادي مدة طويلة، يعني أول لجنة على المستوى المؤسسي تعاملات سنة 2004، كذلك في أحد النقاشات داخل لجنة المالية قيل لنا أن الدراسات جاهزة وأن السيناريوهات موجودة، اليوم نسائلكم على القرار السياسي حول عزم الحكومة على إصلاح أنظمة التقاعد، هذا موضوع كذلك اللي كنتطلبوا فيه كفريق اشتراكي أنكم تعطوننا إعلان رسمي وفعلي عن بداية إصلاح أنظمة التقاعد وجدولته الزمنية ما دام العمل الدراسي والفكري هو وصل إلى مراحل أساسية، ثم عن الوضعية الحالية لأنظمة التقاعد بالمغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،



الاختيار الذي سنقوم به، هل سنضغط على القدرة الشرائية للمتقاعدين وللموظفين؟ وهذا ما جاء في تدخل من سبقكم في هذا، أم سنعمل على أن يتم الحفاظ على هاد القدرة الشرائية مع المساهمة أكثر من خلال رفع مستوى أو سن العمل داخل الوظيفة العمومية إلى سن أكبر؟ هذا هو السؤال الكبير المطروح علينا وهذا إن شاء الله سنتخذ فيه القرار المناسب في وقته، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على حسن مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، بسؤال آني عن المصير المجهول لطلبة بعض المؤسسات التعليمية الخاصة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد وديع بن عبد الله:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

منذ عقدين من الزمن والحكومات المتعاقبة تقوم بمجهودات هامة من أجل دعم التعليم العالي الخصوصي نظرا للدور الهام الذي يقوم به هاد التعليم الخصوصي إلى جانب الدولة من أجل التكوين أيضا فئات عريضة ديال الشباب اللي هما كيتوازوا مع متطلبات سوق الشغل.

السيد الوزير، اليوم احنا أمام واحد الظاهرة متنامية ظاهرة خطيرة تيمكن تضرب عرض الحائط كل هاد المجهودات

شكرا، أنا في الحقيقة يسمح لي السيد الوزير ولكن ما لقيت جواب عملي على هاد الأسئلة المحددة اللي طرحت، ويمكن هاد الشي كيدخلنا في واحد المسار جديد ديال الانتظارية لأنه ربط هاد الشي بالتوافق وبواحد المسلسل طويل يمكن يخلق مشكل، ولكن أنا بغيت كذلك نعطي سؤال كبيرتنا بما سبق، آشنو غتكون كلفة هاد الإصلاح؟ خصوصا أنه قلتنا لينا داخل لجنة المالية أنه كاين بعض السيناريوهات، حنا بغينا نعرف الكلفة واش غادي تم رفع السن ديال الإحالة على التقاعد؟ واش غيتم الرفع من النسبة ديال المساهمة في هاد الصناديق؟ آشنو غتكون الكلفة على المستوى الاجتماعي بالأساس ديال هاد الإصلاح؟ حنا كذلك الموضوع الأساسي علاش طرحناه لأن عرفنا غيقوع عجز مالي في نهاية 2012 والحل المؤقت اللي غيتعمل به في نهاية 2012 هو نمشيو نجيبو الفلوس من واحد des produits réserve financier باش يمكن نعالجو هاد المشكل، حنا كنعتر هاد الموضوع، موضوع كيطلب تدخل عاجل، ثم الموضوع ديال الجدولة موضوع أساسي، لأن هذا موضوع اللي تيهم مئات الآلاف من العائلات المغربية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير تفضلوا في إطار الرد على التعقيب.

السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على تدخله، ينبغي هنا نذكر بأن نحن كحكومة قررنا أن ندخل في إطار حكامه تشاركية، هذا هو المنهج الذي نشغل فيه، ينبغي التذكير كذلك في هاد الإطار بأن هاد العمل فهو عمل ينبغي أن يتم التمعن فيه، الكلفة فليس ينبغي السؤال الحقيقي المطروح وهو ما هو



يتم ونعطيوهم واحد التكوين اللي هو يمكن يوصلهم للمعادلة في التكوين، وبالتالي يمكننا نعطيوهم بصفة استثنائية بطبيعة الحال، واللي يمكننا نعطيوهم بهاذ التكوين الإضافي المعادلة د الشواهد اللي تسلمات لهم حتى ما بمشوشاي ضايعين، لأنه سنوات ديال التعليم العالي واحنا كنشوفوهم وساكتين ما يضيعوش هاذ الطلبة.

وكنقطة ثالثة : وهو أنه عملا بربط المسؤولية بالمحاسبة إيلا كانوا شي مؤسسات اللي هما غلطوا الطلبة واللي هما كذبوا عليهم واللي نصبوا واحتالوا عليهم، غادي يخص الحكومة تقوم بعملها وتم محاسبة هاذ الناس وما يكونشاي عندنا التسامح معهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد النائب،

السيد النائب يخاطب الحكومة كأنها في عمرها مائة عام، راه هاذ الشي جينا لقيناه، آش غانديرو ؟ إذن، لا، كاين مشكل ماشي ما كاينش مشكل، كاين المشكل لأنه ضاعوا أولاد الشعب، كاين مشكل خسمة د السنوات والأباء كيخلصو وما تقامش باللازم باش هاذ المدرسة ما تفتحش.

إذن إيلا عندك شي حجة على مدارس احنا بغيناها، الآن مدرسة وحدة هي اللي عندنا، الآن ف الفوروم ديال الدار البيضاء دايرين لجنة كتبحت لتكون شي مدرسة خاصة كتكذب بالإشهار، لأن لا يعقل لا يعقل أن الأباء تيأديو

اللي قامت بها الدولة منذ عقدين من الزمن، ظاهرة تتوضع المصدقية ديال التعليم الخصوصي بين قوسين، ظاهرة تيمكن تعصف بالعزيمة والإرادة ديال واحد العدد ديال الطلبة ديالنا عرض الحائط، هاذ الظاهرة تكمن في تنامي العدد الكبير ديال المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة اللي بمجرد ما تتأخذ ترخيص إداري إلا وتتقوم بإعلان وإشهار إلى آخره بأنه تتسلم الشواهد معترف بها من طرف الدولة وشواهد توازي المؤسسات الخاصة اللي هي مرموقة وهذا تغليط في بعض الأحيان، تغليط وإيلا كان فعلا تغليط وحددتو بأنه كاين تغليط، هذا تبتعتبر من باب النصب والاحتيال، ونتساءل علاش الحكومة أمام واحد العدد د المؤسسات اللي صبحوا الطلبة دياها تخرجوا يقوموا بتظاهرات مالها باقي كاين واحد السكوت اللي غير مفهوم؟

السيد الوزير المحترم، في ثلاث نقط لأن الوقت ما غيكفينشاي، ثلاث نقط:

أولا: ما المانع السيد الوزير من إصدار واحد الدليل اللي هو شامل ديال جميع المؤسسات ديال التعليم الخصوصي والعمومي، مؤسسات وطنية ودولية اللي يكون موضوع رهن إشارة جميع الطلبة لأننا محتاجين اليوم بالشفافية في المعاملة ديالنا، راه جميع الطلبة واللي توضح ليهم نوعية التكوين نوعية الشهادات المسلمة واللي تيكون معمم فهاذ الوقت الوقت دبا ديال التسجيلات في المدارس العليا خص يكون عندهم ويتوفر لدى الجميع، تنطلبو منكم السيد الوزير أنكم تلتزموا اليوم أمام الرأي العام وأمام البرلمان بأنكم غادي تصدروا هاذ الدليل واللي غادي يكون تعطينا الأجل فاش يمكن ليكم تصدروه.

ثانيا : بخصوص الطلبة، الطلبة اللي اليوم هما ضايعين واللي هما تم التغليط دياهم، كنتقترحو عليكم السيد الوزير أنه



السؤال الأول آني للسيدة والسادة النواب المحترمين
من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال
مشكورا، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة سعاد بولعيش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

السيد الوزير، خلفت المذكرة الصادرة عن وزارتك
بتاريخ 10 مارس 2012 في شأن ولوج مسالك الماستر
المتخصص عدة ردود فعل وتخوفات خاصة بالنسبة للموظفين،
حيث اعتبروه إجهازا على حقهم في استكمال تكوينهم بهذه
المسالك، لنسجل معهم السيد الوزير تساؤلات ملحة وآنية
عن مصير الماستر المدرج في إطار التكوين المستمر والمؤدى
عنه وعن طبيعة وقيمة هذه الشواهد المحصل عليها ومدى
سماحتها لمتابعة سلك الدكتوراه، لذا نسألكم السيد الوزير عن
التدابير والإجراءات التي تعتمرون القيام بها من أجل تطوير
نظام الماستر ومعالجة الاختلالات والثغرات المخجلة والخطيرة
التي يعاني منها؟ نذكر منها حسب ما يروج في الأوساط
الطلابية المحسوبية والزبونية والرشوة إلى غيره. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائبة، السؤال الثاني وهو آني كذلك
للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم الديمقراطي،
فلتفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد العربي احنين :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان النواب المحترمين،

وفي الأخير ما عندهم شواهد اللي تأدى عليها، هاذ المدرسة
كانت تدبير الهندسة الداخلية هي المرخص لها فقط، والوزارة
كتعطيها أن هاذ الطلبة مسجلين في الهندسة الداخلية، فإذا به
تيدرسوهم الهندسة المدنية والهندسة المعمارية هذا هو المصيبة،
منين جاو الأباء تيقولونا هاذ المدرسة غيرتجو الدبلومات ؟
قلنا ليهم الهندسة المعمارية ما عندهاش معادلة تمايا، ما
رخصناش لها، إذن المسؤولية، المسؤولية الكاملة المائة في المائة
ديال المدرسة، رغم ذلك، رغم ذلك
الوزارة مابقاتش مكتوفة الأيدي.

بالنسبة الهندسة الداخلية الحمد الله لقينا حل،
بالنسبة للهندسة المدنية لقينا حل، عندنا مشكل في الهندسة
المعمارية كاين قانون، راه مهندس معماري كتعرف القانون، ما
يمكنش تجي المدرسة اللي كتخدم في إطار القانون تلزم عليها
وتدخل طلبة اللي ماكانوش عندهم الحق للولوج لهاد المدرسة،
لنفترض مثلا ولوج المدرسة للهندسة المعمارية 17 في المعدل،
واحد دخل ب 10 ديال المعدل، غدا تحطو حدا اللي عندو
17، لأن هذا عندو لفلوس وهذا ما عاندوش لفلوس، إذا
الآن كنقلبوها وكنبثوها كيفاش هاد الشباب مضيعش كلهم
أولادنا، ولكن القانون فوقنا، فوق الوزير فوق أي واحد، إيلا
كتطلبوا منا نخرقوا القانون ما نعرف صافي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وفيما يلي سؤالان لهما وحدة
الموضوع، ويتعلق الأمر من فضلكم.

فيما يلي سؤالان لهما وحدة الموضوع ويتعلق الأمر
بالدراسة بسلكي الماستر والماستر المتخصص، لذا أقترح على
السيدات والسادة النواب المحترمين طرحهما دفعة واحدة لينالا
جوبا موحدا من لدن السيد الوزير.



جامعة في المستوى، نريد ماستر في المستوى، نريد طالب في المستوى هذا فيه إجماع الأمة.

إذن الجامعة ماشي بلاصة ديال توزيع الدبلومات، هي مجال للتحصيل الشرط للتسجيل في الماستر، إيلا كان موظف تيجيب رخصة ديال الإدارة ديالو وكيجتاز الامتحان، ملي الواحد كيجتاز الامتحان ما بقاشي فرق هذا موظف أو ذاك ماشي موظف، الأستاذ ما تيعرفش هذا موظف ولا ماشي موظف، الإدارة فقط الترخيص، عمرنا ما تكلمنا هذا موظف هذا ماشي موظف، وإنما عاود الثاني نفس الشيء، إما باغين نطبق القانون وإما ما باغينش نطبق القانون في هاذ البلاد.

الآن دفتر المواصفات البيداغوجية تشير إلى إلزامية الحضور، بل وبمنع على كل طالب ملي تقولوا لا موظف ولا ماشي موظف، يمنع على كل طالب ملي تقولوا لا موظف ولا لا اجتياز الامتحان، هذا القانون وهاذ الشي دولي، إيلا تنتكلموا على الخصوصيات د المغرب ماشي الخصوصيات نغيب ونجي ندوز الامتحان، العلم يؤتى ولا يأتي، نعم نحن أمة أطلب العلم من المهدي إلى اللحد، ولكن الطلب هي تمشي لو، هي تحضر، لأن الطالب ملي تيكون في الماستر هو طالب باحث، احنا محتاجين للطلبة الباحثين، محتاجين للدكاترة، وحتى الدكاترة اللي كاينين ماشي شايطين لو القطاع الخاص التزم ووظف 30 في المائة اللي خص يلتزم بها ما يبقى حتى دكتور في الشارع. هاذو ما شايطينش، إذن باغين التكوين في المستوى.

إذن الجانب ديال الموظف ولا ماشي موظف ما مطروحش، اللي طرحوا تيغلط الموظفين، اللي طرحوا النوايا ديالو ماشي نية صالحة، لأن تنتكلمو على الحضور، الحضور ضروري ومؤكد، الإدارة ملي تعطى لشي واحد يتسجل خصو

أصدرتم السيد الوزير المحترم مذكرة موجهة إلى رؤساء الجامعات بتاريخ 10 أبريل 2012 في شأن ولوج سلكي الماستر والماستر المتخصص والتي تتضمن ما يفيد أن تكون هذا التكوينات مجانية، ويتم فقط قبول الطلبة المتفرغين بشكل كامل في إشارة ضمنية لمنع الموظفين، وهو ما نعتبره متناقضا مع المبادئ الدستورية في هذا الباب، وقد اعتبر الكثير من الموظفين والموظفين هذا القرار حيفا وإجحافا في حقهم، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الفئة تتوقع منكم السيد الوزير حث الجامعات على السماح لهم بمتابعة الدراسة الجامعية إلى جانب الطلبة، فقد فوجئ الموظفون بمضمون هذه المذكرة التي تتناقض مع مراسلات ومذكرات وزارية سابقة من بينها رسالة الوزير الأول تحت رقم 1671 بتاريخ 19 غشت 2005 بشأن الترخيص للموظفين بمتابعة الدراسة الجامعية.

لذا، نسئلكم السيد الوزير المحترم عما تنوون اتخاذه من إجراءات وتدابير لتصحيح الوضع، وبالتالي السماح للموظفات والموظفين بمتابعة دراساتهم العليا، خصوصا بسلكي الماستر والماستر المتخصص؟ وشكرا السيد الوزير وإنما ننوي فيكم الخير لهذه الفئة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير، تفضلوا في حدود ست دقائق.

السيد لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس،

هذا هو النوع ديال الأسئلة الآنية لأن فعلا لها طابع آني، ولكن أنا متأسف جدا أن البعض يريد تسييس الجانب العلمي، الجانب العلمي لا يخضع لمنطق التسييس، نريد



غير يقرأ، راه مجال الجامعة كتكون. اللي باغي الدبلوم باش تكون عندو معادلة هو الماستر. شي حاجة أخرى فالقطاع الخاص ما عندوش معادلة، هو معتمد، ما عندوش معادلة ، اللي فيه المعادلة هو ملي تكون شراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهذا هو إن شاء الله، أنا نعطيكم غير رقم واحد، الطلبة ديالنا اللي كيمشيو للخارج غير كلفة التسجيلات 2.6 المليار ديال الدرهم سنة 2011، غير التسجيل. الآن الهدف ديالنا هو نجيبو هاد الجامعات للمغرب في إطار الشراكة، لأن مشكل الفيزا مطروح على المغاربة. اسبانيا الآن دوزات تكاليف التسجيل من 1000 أورو ل 7000 أورو ، شحال من طالب ما غاديش يقدر يخلص غادي يرجع، إذن خصنا نحضرو روسنا فعلا باش ينخرط المغرب في الجانب العلمي ويكون في المستوى، والجامعات ديالنا يكونوا في المستوى.

إذن هذا هو المطلب د الشعب غنشتغلوا إن شاء الله بغض النظر عن هذا موظف أو غير موظف ما عندناش هاد الفرق، السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير استوفيتم الوقت. تعقيب لأحد السيدات والسادة النواب عن فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد رشيد القبيل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

أود التأكيد على ما يلي: أولا، لابد من الإقرار بوجود انزلاقات بخصوص التكوين المستمر. يجب القطع معها، ولا سيما في حالة الماستر الذي يمثل شهادة عليا يرتبط بها التوظيف والترقية في مناصب عليا، وأيضا ولوج سلك الدكتوراه، لكن السيد الوزير المنع ليس هو الحل وعندني حالة

تسمح لو يحضر، وإلا الأستاذ من بعد تنقلو الأساتذة مسؤولين على المستوى، لآ، اللي ما تيحضرش ضروري يكون مستواه ضعيف، واحنا باغيين ناس في المستوى، إذن ما نحملوش الجامعة هاذ المسؤولية، الجامعات في العالم، كايين الماستر والتدريس اللي ضروري الحضور فيه، كايين تدريس عن بعد، في المغرب ما عندناش الآن التدريس عن بعد رغم أن هناك جامعة دولية حاطة الطلب ديالها في المغرب، خصنا نناقشها في البرلمان، آشنو المعادلة اللي غتكون عندها؟ أما عندها الحمد لله، الماستر أقول مجانا ممنوع شي جامعة تخلص على الماستر، وإلا غندرس الفقراء نعطيهم وقيتهم وندرس مول الفلوس ثاني بوحديتو، ويوليونا بحال لا الجامعة عندها دور الماستر مجان، ما يخلص حتى شي واحد في الماستر، حتى ذاك الماستر لأن بالعربية الماستر ما كايين فرق زايد e ولا مازايدش، بالفرنسية كايين Master هو ديال الجامعة er كايين اللي كيزيد e ، ولكن ملي كيكتبوها بالعربية هو ماستر، كيحيو الآباء كيقول ليك ولدي عندو الماستر، هو مؤدى عنه، وما يمكنش تكون عندو المعادلة، هذه شهادة جامعية موجودة في العالم كلو، تمشي لفرنسا كايين شواهد جامعية وكايين شواهد وطنية، هاد الشي ماشي مغربي، إذن واش باغيين نأهل التعليم ديالنا، نخدموه بالمعايير الدولية ولا باغيين عاود الثاني نبدأو نقولو ونديرو المزايدات، كنظن ماشي نتهم شي واحد بالمزايدات، ولكن أنا شفت ما يجري الكلام الخطاب خارج ضد الموظف ما ضد الموظف، والموظف، حنا بالنسبة لنا اللي باغي يقرأ، الجامعة مفتوحة، الحضور، كايين اللي باغي دبلوم ديال الجامعة كيخلص عليه، ولكن ما يجيش يطلب المعادلة. الدبلوم اللي فيه الخلاص ما فيهش المعادلة، هو دبلوم معتمد ديال الجامعة ما يمكنش من ديال الجامعة يولي وطني. كنفرقو بين الدبلومات الوطنية والدبلومات الجامعية. اللي باغي يقرأ



التكوينات تكوينات غير مؤدى عنها، وهذا في حد ذاتو كاين فيه واحد النوع من التناقض، وهنا مكنسمحوش للجامعة بحكم الميثاق الوطني للتربية أننا يكون عندها عائدات مالية، ومن ناحية أخرى أن بالنسبة للتكوين المستمر كيدعم بشكل تضامني التكوين الأساسي ملي تنكولوا الموظفين الناس اللي عندهم المدخول يمكن أنهم يساهموا بصفة تضامنية ويخلصوا هذا التكوينات على أساس أن هاد العائلات ديال التكوينات كيستنفعو منها كذلك الطلبة اللي هما في التكوين الأساسي وهذا بشكل تضامني، وهنا السيد الوزير كنتحدثوا اليوم عن قلق آلاف الموظفين والموظفين هذا القلق حاسين به المغاربة كاملين وحاسين به حتى أتتما السيد الوزير أكيد، وتنشوفوا أنه كاين ردود فعل قوية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب وانتهى الوقت، شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هاته الجلسة، يوجد معنا في هذه الجلسة وبهذه القاعة وفد عن لجنة الخارجية للبرلمان التنزاني برئاسة رئيس اللجنة، بهذه المناسبة وباسمكم جميعا نرحب بهم. شكرا لكم.

إذن نتقل إلى القطاع الموالي، قطاع التربية الوطنية بسؤال عن المعايير المعتمدة فيما يتعلق بالتعويضات الخاصة برجال التعليم في المناطق النائية للسادة النواب المحترمين للوحدة التعاقدية، فليتفضل أحد وضعي السؤال تفضل السيد النائب.

النائب السيد حسان التابي:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون

الآن في طنجة تم منع موظفين من التسجيل، قلت ليس هو الحل، المادة 3 و 8 من القانون 1.00 تؤكد على حق التكوين المستمر لنيل الشهادة الجامعية، وطنية كانت أم محلية. المادة 18 تجعل رسوم التكوين المستمر من موارد الجامعة. فوق ذلك أكدت التجربة تميزا في الأداء لبعض رواد هذا التكوين.

السيد الوزير الحل يكمن في إرساء قواعد حكاما جديدة للتكوين المستمر تجود شروط الترخيص والولوج والتحصين والتقييم.

وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في هذا المضمار قد يضيق الوقت لبسطها الآن. أرجو السيد الوزير أن نعمل جميعا من أجل طمأنة الطالب عموما والطالب الموظف على الخصوص، وتجنب حرمان فئة مهمة من الأطر قدمت خدمات جليلة وتقدم خدمات جليلة لهذا الوطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن لأحد السيدات والسادة النواب عن فريق التقدم الديمقراطي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد فؤاد حجبر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نشكركم على التوضيحات اللي تقدمتم بها في هذا الموضوع، بطبيعة الحال كيلاحظ الجميع الصيغة اللي تحررت بها المذكورة فيها أربعة تناقضات اللي بغينا نشيروا ليها في الفريق، كنشوفها بدات بروح الميثاق الوطني اللي كيسمح للجامعات أنها تدعم الاستقلالية دياها المالية والإدارية والبيداغوجية، وفي الأخير كنلقاوا بأن كتوصيوا بأن هذه



من واحد التعويض اللي كيواجه الوجود ديالها والاشتغال ديالها في هاد المناطق، وتقرر بما أنه وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة يكونوا الأطر ديالهم والعاملين في هاد الوزارات كيتسافدوا من واحد التعويض، تكونت لجنة حكومية وحددت مستوى هاد التعويض في 700 درهم، ولكن كان لا بد أن يتحدد الإطار المرجعي، شكون هي المنطقة اللي فيها هاد الصفات النائبة والولوج إليها صعب، مع الأسف الشديد بقى هاد الشي كيتجرجر، لما جات الحكومة الحالية قررت بين أنها تنفذ جميع ما تقرر في الحوار الاجتماعي، ومنذ سنوات بما فيها القرارات اللي اتخذت في الحوار الاجتماعي ديال 26 أبريل 2011، وقامت وزارة التربية الوطنية على مستوى لجنة حضرت فيها وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الفلاحة ووزارة المالية بتحديد المناطق وتحديد المعايير وتصاوبات مذكرة متعلقة بمهاد المعايير وبعثنا بمهاد الشي لوزارة الداخلية في شهر فبراير، 2012 بعثنا بمهاد المذكرة المتعلقة بالمعايير على أساس أن تصدر مذكرة مشتركة بين السيد وزير الداخلية ووزير التربية الوطنية، إلا أن وزارة الداخلية تتدرس هاد المعايير في هاد المدة هذه اللي فارقة بين الوضع ديال المعايير والسؤال ديالكم. لذلك هاد الشي كله مهياً، الآن غادي تخرج هاد الدورية وغيتعالج هاد الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، هناك تعقيب، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد ميمون عميري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي السادة النواب والنائبات المحترمون،

سؤالنا السيد الوزير المحترم حول ملف التعويضات عن المناطق النائبة، خاصة لرجال التعليم ونساء التعليم. السيد الوزير المحترم، منذ توليكم مسؤولية هذه الوزارة علمنا قيامكم بكل مجموعة من الملفات المتراكمة، وهذا الملف الذي نحن بصدد الآن، ملف من هؤلاء الملفات والذي تقرر اعتماده منذ أواخر سنة 2008 والذي مازال يتأرجح بين النقابات المركزية والجهوية وحتى الإقليمية ومصالح وزارة التعليم والمالية والداخلية والوظيفة العمومية.

هذا الملف الذي يعد من أهم أسباب الإضرابات المتكررة التي يخوضها رجال التعليم بهذه المناطق النائبة المستهدفة بالتعويضات وهي كالتالي:

أقاليم سمارة، أسا الزاك، طاطا وزاكورة وتينغير وفكيك والحسيمة وحتى شفشاون. لذا، نسائل السيد الوزير هل هناك من جديد في هذا الملف المتراكم لتتوير هذه الشريحة من الموظفين والذين ينتظرون جوابكم بفارغ الصبر، وإن كان هناك جديد فما هي المعايير التي اعتمدتم عليها ؟ شكرا السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

هاد الموضوع يتداول في المغرب من سنة 2009 وقع في الحوار الاجتماعي ديال سنة 2009 واحد القرار باش الناس اللي مشتغلين في المناطق الصعبة والنائية أنها تستافد



سلام الله عليكم جميعا وشكرا لكم وكنتمنى التوفيق
للجميع ... رسول الله صلى الله عليه وسلم شكرا.
السيد الوزير المحترم،..... من شتمبر 2003
حسب التوجهات السياسية..... وزارة التربية
الوطنية..... جزاكم الله بخير..... الديمقراطية.... جزاك الله
بخير.

السيد الوزير حسب التوجهات السياسية.....وزارة
التربية الوطنية.....2003...يعني لغة
وطنية.....الجامعات.. الأساتذة.....الخطاب الملكي،
الخطاب التاريخي أجدير....المعهد الملكي للثقافة
الأمازيغية..... لغة رسمية.....تدريس الأمازيغية.....لتدريس
الأمازيغية.....الأمازيغية.....الاجراءات
المتخذة.....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، من فضلكم جواب السيد الوزير
و نعطيكم نقطة نظام؟ نقط نظام أرجوكم، أذكر في هذه
الجلسة يجب نقط نظام أن تكون في تسيير الجلسة أو عدم
تطبيق مقتضيات النظام الداخلي فقط.

النائب السيد عبد القادر الكيحل:

كنشكر السيد الرئيس على هذا التوضيح ولكن أفهم
جيذا نقطة نظام. وفي هذا الإطار نحن كنواب نشكر السيدة
النائبة التي طرحت سؤالاً باللغة الوطنية من اللغات الرسمية في
الدستور، لذلك من حقنا كنواب أن كذلك أنت نفهم، أنا
أمازيغي ولكن لا أفهم الأمازيغية والدولة مسؤوليتها تأهيل
الأمازيغية. أنا شخصيا قبل ما نسمع الجواب لأن السيد الوزير
مشى لو السؤال مكتوب، ومشى باللغة العربية. لذلك أظن

نشكركم السيد الوزير على هذه التوضيحات المهمة
والتي من شأنها طمأنة رجال ونساء التعليم العاملين بالمناطق
النائية، كإقليم زاكورة، إقليم طاطا، تنغير، الراشيدية، ميدلت
إلى آخره، إلا أنه السيد الوزير يجب عليكم تفعيل هاد الدورية
لأنه راه لا ما درتوا تحفييزات لهاد الناس راه ما غاديش يقربوا
أولاد الناس، راه لا يعقل السيد الوزير باش تقولوا من 2009
وباقى هاد الشي تيتجرجر ربما العام الجاي ولا كذا ثاني
غاتقولوه، راه تنطلبوا منكم السيد الوزير وكنعرفوا المجهودات
الجبارة اللي تتبدلوه وكنعرفوا العمل الجبار اللي تتبدلوه،
وكذلك الحكومة كنعرفوا العمل الجبار اللي كتبدل بغينا منكم
باش هاد الشي يخرج لحيز الوجود، لا في قطاع التعليم ولا في
قطاع الصحة، راه الأبناء ديالنا راه بغيناهم باش يقراو في
طاطا وفي زاكورة وفي كلشي، وبغيناهم باش الصحة كذلك راه
المعلم اللي كيقري في زاكورة ماشي بحال اللي كيقري في
سيدي قاسم ولا في شي بلاصة أخرى، راه الله يجازيكم
بالخير السيد الوزير يجب العناية بهاد الناس. يجب العناية ويجب
على هاد الدورية تخرج إلى حيز الوجود باش هاد الإضرابات
يجبسوا باش هاد المطالب، المعلمين يجب تحقيق لهم جميع
المطالب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت. السؤال الموالي حول تعميم
اللغة الأمازيغية وإدماجها في المنظومة التربوية للسيدة والسادة
النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا
السيدة النائبة لكم الكلمة.

النائبة السيدة فاطمة شاهو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



النائبة السيدة خديجة الرويسي:

أولا فهاد نقطة نظام أعبر عن سروري وعن أنني عندما سمعت اليوم لتدخلك باللغة الأمازيغية في قبة البرلمان، هذا انتصار للغة الأمازيغية وانتصار للدستور في المادة الخامسة منه، أنا كنظن بأن اليوم مجلس النواب، اليوم جلسة تاريخية تسجل للتاريخ وكنقول بأن اليوم كذلك، أن اليوم أنا كنقول أن مكتب مجلس النواب يجب أن يحقق طوعا ترجمة لجميع تدخلات النواب والنائبات قبل بدء الجلسة، وأظن بأننا سنبتدئ بالتدخل باللغة الأمازيغية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة الآن لرئيس الفريق إلى جاء على خاطرکم من بعد الأستاذة، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد شفيق رشادي رئيس فريق التجمع الوطني

للأحرار:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ما كنتش غنتدخل السيد الرئيس نهائيا، حيث يعلم الجميع أن الفريق وأن فريق التجمع الوطني للأحرار ليس فوق القانون وأنه يريد أن يحترم القانون، كيفما كان الحال وأن كما جاء على لسان السيد الرئيس المحترم، الفصل 5 من الدستور فهو فعلا فصل واضح وأن اللغة العربية، واللغة الأمازيغية حتى هي لغة رسمية وجب تمكينها من القيام بوظيفتها بصفتها لغة رسمية للدولة، وباعتبارها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة، وأنا داخل واحد الجلسة دستورية، فالسيدة النائبة المحترمة عطت السؤال مكتوب باللغة العربية رغم أنها كتبتة أيضا بالحروف الأمازيغية، فعلى المجلس المحترم أن يوفر الوسائل لتتبع الأسئلة الأمازيغية، وهنا في الحقيقة راه هي لغة دستورية لغة لجميع

أنه من حقنا كذلك نفهمو هاد السؤال، وبالتالي الإشكال مطروح عليكم السيد الرئيس ومكتب مجلس النواب في أنه يجمل لنا هاد الإشكال ونفهمو هاد السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الرئيس دائما في إطار نقط نظام.

النائب السيد عبد العزيز العماري رئيس فريق العدالة

والتنمية:

شكرا السيد الرئيس، أظن بأن المغاربة عندما صوتوا على الدستور والذي أتى في الفصل الخامس على أن اللغة الأمازيغية كذلك لغة رسمية في بلدنا، ربط الأمر بقانون تنظيمي يحدد الكيفيات ومراحل التنزيل، وأنتم السيد الرئيس على مستوى مجلس النواب فيما يخص لجنة النظام الداخلي كان لنا نقاش. من حق السيدة النائبة أن تطرح السؤال باللغة الأمازيغية، كما أن هناك سيدات وسادة نواب يريدون أن يطرحوا أسئلة بالريفية وبالחסانية وغيرها... طيب، هذا الأمر لما ناقشناه قلنا أن هناك إشكالات مرتبطة باللوجستيك، بتدبير موضوع الترجمة، بجاهزية المجلس في انتظار أن يكون هذا القانون التنظيمي صالح في كيفية التنزيل. فهنا يطرح لنا إشكال السيد الرئيس، هل تريدون منا أن نقدم أسئلة في الجلسات المقبلة بهذه اللغة، أم أنه بما أن الأمر مرتبط بالقانون التنظيمي؟ الأصل هو أننا متفقون على أنها لغة رسمية، على أن من حق النواب ومن حق الوزراء أن يستوعبوا ما يقال في إطار التواصل وتحقيق الدور الرقابي، أتصور بأن هذا الأمر ينبغي أن يناقش في مكتب المجلس، وإذا كان الأمر بأنه تكون هناك أسئلة ينبغي لمكتب المجلس ولكم أن توفرنا الوسائل للترجمة الضرورية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة النائبة تفضلي.



شكرا السيد الرئيس، نعتبر في الفريق الاشتراكي بأن هذه الجلسة سيكون لها ما بعدها في تاريخ البرلمان المغربي، ونعتبر بأن هذه الجلسة بكل المقاييس جلسة تاريخية في إطار تنزيل الوثيقة الدستورية التي صوت عليها المغاربة، الوثيقة الدستورية التي حسمت جدلا طال أكثر من أربعة عقود حول الوضعية الدستورية والقانونية للغة الأمازيغية، نحن نتحدث أولا عن اللغة معيارية لا علاقة لها باللهجات، نحن نتحدث عن لغة أمازيغية، هناك مؤسسة علمية هي المعهد الملكي تقوم بوظيفة تحويلها إل لغة معيارية بكل المعايير اللسانية واللغوية المعروفة في هذا الأمر، نحن أمام وثيقة دستورية واضحة تعتبر بأن بلادنا تتوفر على لغتين رسميتين، اللغة العربية واللغة الأمازيغية، الحكومة لم تنتظر صدور القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية لكي تعتبر المادة الخامسة من الدستور إحدى مرجعيات إعداد دفاتر التحملات المتعلقة بوسائل الإعلام العمومية، الحكومة اعتبرت بأن هاد المادة الدستورية تكفي لإدخال بعد التعدد اللغوي على الإعلام العمومي طيلة أربعة عقود وطيلة خمس دساتير ونحن ننتظر صدور قانون تنظيمي متعلق بالإضراب، ولكن الإدارة والقضاء والنقابات والحكومة الكل كان يقر بالحق في الإضراب، انتظار القانون التنظيمي لا يعني تأجيل هذا الحق، وهذه المؤسسة اليوم عليها أن تنخرط في تنزيل هذه المادة الخامسة، هذه المؤسسة عليها أن تنزل التعدد اللغوي واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية، وعلى المكتب أن يتخذ وأن يتحمل مسؤوليته في اتخاذ التدابير الضرورية لإعمال هذا الحق.

طبعا هناك مدخل النظام الداخلي، لكن بإمكان مكتب مجلس النواب أن يبت في هذا الأمر بواسطة إجراءات وقرارات واضحة، نؤكد ونحيي السيدة النائبة ونعتبر بأن هذه

المغاربة ما كايين لاش نبقاو نترايديوا على هاد اللغة هذه، وما نعطيش الدروس لأنفسنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة، السيدة فاطنة الكحيل تفضلني أستاذة.

النائبة السيدة فاطنة الكحيل:

شكرا السيد الرئيس، اليوم حقيقة وضعنا أمام محك تأهيل المؤسسات لتنفيذ مقتضيات الدستور الجديد ألا وهي توفير الآليات واللوجيستيك حتى يتمكن الجميع من التعامل باللغتين الرسميتين للبلاد كما صوت على ذلك المغاربة بنسبة عالية جدا، اليوم السيد الوزير كينظم مجلس النواب حصة الأسئلة الشفوية دستوريا، وعدد كبير من المغاربة كيتبعوا الأسئلة وتيتبعوا النواب والنائبات أشنو غيقولوا على الدوائر دياهم وأشنا هي الهموم اللي غاينقلوا للقبة المحترمة.

السيدة النائبة المحترمة تشرفت بطرح السؤال، لكن مجموعة كبيرة من النواب والنائبات ما فهموهاش أشنو قالت واللي أكثر من هذا الناس اللي احنا كنوبوا عليهم واحنا كنسميوا راسنا وكيسميونا الناس نواب ونائبات الأمة ما فهموهاش أشنو قالت، اليوم خصنا نشتاغلوا كيف يمكن أن يفهم الجميع ماذا يقول الجميع وللجميع، وخاصة نائبات ونواب الأمة لأن هذا أمر وافقنا وصادقنا عليه، ونحن في الفريق الحركي نطالب مجلس النواب أن يأخذ المبادرة ويلتزم بتطبيق مقتضيات الدستور الجديد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة كايين هناك طلب الكلمة للسيد النائب المحترم السي حسن ومن بعد السيد الرئيس. راه كلشي نقط نظام، من بعد.

النائب السيد حسن طارق:



مستعجل من أجل توفير بنيات الترجمة، ونزل المادة الخامسة من الدستور، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير كاين جوج كيظهرلي رجا للوقت هاد الشي راه غير على حساب الأسئلة الشفوية، الله يجازيكم بخير الآن كلشي ما شي بنفس التوجه الرسالة ديالكم وصلت ستبلغ إلى مكتب المجلس، وغيداول فيها وغيناقشها، من أجل إعداد الآليات اللوجيستكية التواصلية بين جميع المواطنين.

إذن كاين السيد النائب تفضل، الله يجازيكم بخير راه عندنا أسئلة، كل فريق راه تكلم الله يجازيكم بخير، تفضل السيد النائب.

النائب السيد مولود بركايو:

السيد الرئيس، احنا نشكروا السيدة النائبة لأنها دارت في الحقيقة جابت واحد الجديد لهاد الجلسة، ولكن احنا اللي كنبالوا السيد الرئيس مستقبلا وهو أن التلفزة خاص يكون واحد النقل مباشر مستقبلا، خاص الدولة توفر الوسائل اللوجيستكية والنقل المباشر باللغة الأمازيغية باش يكون واحد التوازن، احنا خرقنا تقريبا...، كاين واحد الانتظار اللي فعلا السكان الأمازيغ لأن السكان اللي صوتوا علينا سكان أمازيغ ما تيعرفوشاي يتكلموا أش تتقول، حتى إيلا تتهضر ما عارفش أش قلتي، هذه مناسبة احنا مع القانون، احنا مع الدستور، والقانون التنظيمي راه خصو وقته مكين مشكل ولكن خاص الحكومة تجيبوا لنا في أقرب وقت ممكن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، أرجو من السيدات والسادة النواب المحترمين، كل الفرق تدخلت، أرجوكم راه عندنا أسئلة، أرجوكم سأقف هنا، كل الفرق راه تدخل الفريق ديالكم

الجلسة جلسة سيكون لها ما بعدها في باب إحقاق وإعطاء المكانة الدستورية التي تستحقها اللغة الأمازيغية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الرئيس لكم الكلمة.

النائب السيد رشيد روكبان رئيس فريق التقدم الديمقراطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نائبات ونواب الأمة يطالبون اليوم بتسريع تنزيل الدستور على مستوى المادة الخامسة ما يتعلق بالأمازيغية، مطالبة صريحة وواضحة عبرنا عنها في مناسبات سابقة بكل إلحاح وبكل إصرار، وقلنا ما المانع من البدء من تنزيل هذا المقتضى الدستوري على مستوى مجلس النواب وتوفير بنيات الترجمة داخل قبة المجلس، انتظار القانون التنظيمي قد يدوم 5 سنوات لأن الدستور وضع آجال نهاية الولاية التشريعية من أجل تنزيل القوانين التنظيمية.

السيد الرئيس، اليوم كما تفضل السيد النائب، النائبات والنواب محتاجون إلى فهم بعضهم البعض وأن يتواصلوا باللغتين الرسميتين للبلاد، ولكن هذه الجلسة والجلسات العامة لمجلس النواب تنقل إلى عموم المواطنين والمواطنات، من حق المواطنين والمواطنات أن يفهموا ما يروج داخل مجلس النواب، من حق المواطنين والمواطنات الذين لا يتواصلون إلا بالأمازيغية أن يفهموا أيضا الأسئلة والقضايا التي تطرح بمجلس النواب.

وبالتالي، ناشدكم السيد الرئيس أن تنقلوا هذا المطلب الملحاح إلى مكتب المجلس حتى يتخذ قراراته بشكل



4000 مؤسسة، وكونات وزارة التربية الوطنية 14 ألف أستاذ وأستاذة في مادة اللغة الأمازيغية، وكونات كذلك وزارة التربية الوطنية 300 مفتش ومفتشة لتتبع وتأطير مادة الأمازيغية، وتكون كذلك 75 أستاذ وأستاذة كمكونين بمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، وتآلفات الكتب المدرسية من السنة التحضيرية إلى السنة السادسة، وكنخبركم بأنه الكتب ديالنا من أجود الكتب المدرسية اللي تنجزت باللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية في المنطقة، وأنا عاد شفت كتب مدرسية ديال المنظومة التربوية قريبة منا، اليوم وصل 15% ديال التلاميذ والتلميذات اللي تكونوا في المادة، 15% من مجموع أسرة التلاميذ والتلميذات المسجلين في الابتدائي واللي تكونوا في مادة اللغة الأمازيغية، أي في هاد الموسم الدراسي غانختموه ب 545 ألف تلميذ وتلميذة اللي تعلموا اللغة الأمازيغية في مؤسسة وزارة التربية الوطنية. بطبيعة الحال كاين هناك الأمازيغية في مؤسسة التعليم العالي وهي على المستوى البحث، ولكن السؤال خصو يتوجه لزميلي وزير التعليم العالي، كذلك جددنا الاتفاقية مع المعهد الملكي وأنا غانسلمها للسيد الرئيس باش توزع على السادة النواب، الاتفاقية التشاركية وقعناها في 6 أبريل 2012 باش نضبط الموضوع ديال التدريس اللغة الأمازيغية بالنسبة للموسم الدراسي المقبل 2012-2013 .

لذلك، الدولة وأقول الدولة دايرا مجهود كبير الآن في نشر اللغة الأمازيغية وهذا بارز في الدور اللي قائم به المعهد الملكي للغة الأمازيغية، وحنا في وزارة التعليم ملتزمين بمقتضيات الدستور ومتقدمين في هاد الباب هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب في بعض الثواني على ما أظن، مازال الوقت تفضل.

السيد النائب المحترم، تدخل الفريق، لا ما يمكنش، ما يمكنش أبدا، الأسئلة، السيد الوزير لكم الكلمة، أرجوكم السيد النائب. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس، لا بد في هذه المناسبة أن تكون للحكومة كلمتها في أمرين أساسيين:

الأمر الأول، نحن نعي جيدا أن النقاش المهم والتاريخي الذي دار اليوم في شقه التنظيمي والتدبري متعلق بالجلس. وفي هذا الإطار، نؤكد على أن الحكومة أيضا في قابل الأيام القريبة إن شاء الله ستكون عندنا أيضا الرغبة في أن نجيب عن أسئلة السادة البرلمانين باللغة الأمازيغية، وبالتالي نحن نؤكد على أولوية وأهمية التعجيل بالجواب اللوجيستكية إلى آخره، في الشق الدستوري المتعلق بتفعيل الدستور وإخراج القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، أريد أن أطلع الرأي العام والسادة البرلمانين بأن الحكومة تضع الآن اللمسات الأخيرة على المخطط التشريعي الذي سيعرض وستكون فيه البرمجة والجدولة لكل الترسانة القانونية، وسيكون لنا القانون التنظيمي لاعتباراته الملحة الأولوية في صدارة هذا البرنامج إن شاء الله شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، والآن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليفضل.

السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

.....لالة فاطمة،

التعليم ديال الأمازيغية بدا في سنة 2003-2004 وبدا الموضوع ب 317 مؤسسة، ووصل الآن ل



ديالو، فهاد الوضعية السيد الوزير يعني لم تعد مستصاغة أمام الضمانات التي ضمنها الدستور من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كل. خاصة في حالة تعذر الزوج والعجز ديالو فهاد الوضعية السيد الوزير يعني لم تعد مستصاغة أمام الضمانات التي ضمنها الدستور من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات بما فيها قطاع الوظيفة العمومية، ما يدفعنا للتساؤل السيد الوزير عن الأسباب وراء هاد التعتيم أو الحرمان لذوي حقوق الزوجة من المعاش بعد وفاتها وأشنو هي الإجراءات المتخذة لإيجاد حل يضمن الاستفادة لذوي الحقوق وتوحيد مسطرة الاستحقاق؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة النائبة شويا ديال الهدوء الله يجازيكم بخير، الإخوان المصورين الله يجازيكم بخير شويا ديال الهدوء، السيد الوزير لكم الكلمة، تفضلوا.

السيد عبد العظيم الكروج الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب،

بداية أشكر السيدة النائبة على هاد السؤال اللي هو مهم، اللي بغيت أولا نذكر بالقانون ديال 71 اللي كيحدث نظام المعاشات المدنية واللي هو اللي كينظم كل المقتضيات الخاصة باستفادة ذوي الحقوق، يعني الموظفة اللي من المعاش بعد الوفاة ديالها، ومن طبيعة الحال هاد النظام أو هاد القانون كينص على أن ذوي الحقوق يقدرُوا يستافدُوا من المعاش بغض النظر على المدة الزمنية اللي كانت الموظفة يعني مدة الخدمات اللي قضاتها أو سبب الوفاة ديالها، اللي بغيت نقول وهو هناك ثلاث حالات:

النائبة السيدة فاطمة شاهو:

شكرا السيد الرئيس "....." 2011-2003

.....الباكلوريا.....

.....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، السيد الوزير شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة انتهى الوقت، ومنتقل الآن إلى القطاع المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بسؤال عن عدم استفادة ذوي حقوق الزوجة من المعاش بعد وفاتها وتوحيد مسطرة الاستحقاق للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

السيدة النائبة فييحة البقالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما هو معلوم،- شوية ديال الهدوء لأن من حقنا نسمعوا لبعضياتنا- كما هو معلوم السيد الوزير تتصدر المرأة المغربية مختلف الإدارات حيث تشتغل بكفاءة ونزاهة معهودتين في مختلف القطاعات وتؤدي مستحقاتها لجميع صناديق التقاعد بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص، إلا أنه وهادي راه حالة شاذة تعيشها، الموظفة في حالة الوفاة ديالها، ذوي الحقوق يجرمون من المعاش إن لم أقل كيكون هناك مجموعة من التلاعبات باش أنها تحرم من أن هاد المبالغ التي تقتطع شهريا لا تصل لذوي الحقوق، مع العلم أن النساء يكن معيلات سواء في القطاع العام أو الخاص، معيلات إما لأبائهم أو الأبناء ديالهم، خاصة في حالة تعذر الزوج والعجز



كنقاييات وكحركة نسائية مغربية، كتبنا شكايات متعددة من طرف نساء، عائلات، اللي مستافدوشي من الحقوق ديال إما بنت دياهم وعندنا حالات في آسفي متعددة، وعندنا شكايات من سيدي قاسم، من سيدي سليمان، من اكادير، من ولباس، فهادي كلها مناطق عندنا فيها شكايات، اللي نتمناو أنه بغيانا النص السيد الوزير أعطيه لنا ومخصش يكون فيه استثناء وتكون فيه... لأنه تبعت الجواب ديالك بحذافيره، إذن هديك تقدر وما تقدرش ما خصهاش تكون، خاص حق يتعطى، هداك حق يعني أمانة موضوعة، اقتطاع، أعطيته أنا شهريا للدولة باش أنا ملي تنتوفي الدولة تتعطيه لذوي الحقوق، ماشي من حقهها تتدير الشرط، هذه هي المساواة هذا هو إرجاع الحق لذوي الحقوق، هذا هو التفعيل الحقيقي ديال أنا نترباو على واحد التربية اللي عنده شي حق خصو يأخذه. فإذن هاد العدد ديال 140 ألف موظفة رسمية بالإضافة للعاملات اللي كنوجهو لهم تحية من الفريق الاستقلالي بمناسبة فاتح ماي، كنتمناو أنه يوقع انفراج على هاد المادة وتطبق بحذافيره لذوي الحقوق لأن المجال الخامس بالنسبة للأجندة الحقوقية....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، السؤال الموالي دائما في نفس القطاع حول محاربة الرشوة والفساد للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمون والنائبات المحترمات،

أولا: الحالة اللي من بعد الوفاة ديال الموظفة، الحالة الأولى هي أن هناك زوج وأولاد، فالأولاد اليتامي كياخدوا 50% من المعاش، والزوج كياخد كذلك 50% من المعاش، ولكن الزوج كياخد 50% حتى كيوصل 60 سنة، ولكن هناك استثناء إيلا كان الزوج عندو واحد العجز اللي مكياخلهش يخدم فيقدر يتقاضى هداك المعاش مباشرة يعني شهر من بعد الوفاة ديال الموظفة المتوفاة.

الحالة الثانية: وهي إيلا كان الزوج إما عاود تزوج مرة ثانية أو توفي، فأوتوماتيكيا الحق ديالو كيسقط، ولكن اليتامي هما يتاخدوا داك الحق وتياخدو المعاش بنسبة 100%.

الحالة الثالثة: اللي كاينة هي إيلا كانت هاديك الموظفة اللي توفاة في إطار العمل وكتنجز عمل اللي هو كتخاطر بحياتها الشخصية، فهداك المعاش الأبوين دياها يقدرها يستافدو منو، بطبيعة الحال. فهادو هما الخصوصيات ديال هاد القانون فكيف ما قدمت لكم، فذوي الحقوق كيستافدو من المعاش ديال الموظفة وهذا من طبيعة الحال مقتضيات قانونية.

بغيت نعطيكم بعض الإحصائيات: حاليا كاين 3726 موظفة اللي توفاة، وهناك 2408 هم عدد الأزواج الأرامل اللي كيستافدو من المعاش بعد بلوغهم 60 سنة، وكاين كذلك... .

السيد رئيس الجلسة :

انتهى الوقت السيد الوزير آسف، السيدة النائبة هناك تعقيب تفضلوا.

النائبة السيدة فتيحة البقالي:

معرفناشي هاد القانون هذا اللي كاين يعني شكون هما هاد الناس اللي كيستافدو منو، لأن حنا كنساء كنشتاغلوا



أولا كنشروكم على طرح هذا السؤال اللي هو مهم،
فالحكومة بالنسبة لها محاربة الفساد والرشوة يشكل لبلادنا
خيارا حاسما ورهانا راسخا لتكريس مبادئ التدبير الجيد للشأن
العام وترسيخ الحكامة الجيدة، فكما هو معلوم كان هناك
عدد من الآليات اللي كندكر منها :

- أولا: محاربة الاغتناء اللامشروع من خلال القوانين
المتعلقة بالتصريح بالممتلكات؛

- ثانيا: تدعيم منع تضارب المصالح الشخصية مع
المهام المزاولة بالإدارات؛

- إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية المرتبطة بغسل
الأموال؛

- حماية الضحايا والشهود والخبراء المبلغين عن أفعال
الارتشاء؛

- تفعيل وتقوية دور المفتشيات العامة؛

- إحداث موقع إلكتروني STOP
CORRUPTION؛

- برنامج فيه 23 إجراء قطاعي؛

- إصلاح نظام الصفقات العمومية؛

ولكن مع ذلك فالحكومة لمواجهة آفة الرشوة، فإنها
وفية بالالتزامات اللي تعاهدات بها في برنامجها الحكومي من
خلال:

- إرساء إطار مؤسسي لتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة
ومحاربة الفساد؛

- اعتماد برنامج وطني للنزاهة وسياسة مكافحة
الفساد؛

رغم الجهود المبذولة بشأن محاربة الفساد لم ترق
النتائج إلى التطلعات والطموحات في هذا المجال الذي اعتبر
من أولويات العمل الحكومي، علما أنه تم تعزيز آليات محاربة
الرشوة بجهاز وطني هادف إلى ضرورة إعطاء حركية جديدة
لهذا الورش الحيوي من خلال بلورة إستراتيجية وطنية لمحاربة
الرشوة والفساد، بغاية دعم شفافية المرفق العمومي وترسيخ
قيمتها ودعم النزاهة وتبسيط المساطر وإنجازها عن بعد،
كمشروع الإدارة الإلكترونية، والإصلاح القانوني والمؤسسي
كمراجعة قانون الوظيفة العمومية، وتعيين مرسوم الصفقات
العمومية، وتفعيل دور المفتشيات العامة بالإدارة العمومية،
للقيام بالافتحاصات الداخلية، واقتراح الآليات الكفيلة
بتحسين تدبير المرفق العمومي، غير أن هناك تعبيرا متوصلا
من طرف الرأي العام الوطني والمجتمع المدني والمواطنين عامة
على مستويات عدة، مفاده التذمر من عدم التصدي لعدد
من مظاهر الفساد، واستمرار آفة الرشوة الصادمة.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير ما الذي تم تحقيقه في
إطار تنفيذ البرامج المعلن عنها لمحاربة الرشوة والفساد وترسيخ
التخليق، وكيف سيتم العمل مستقبلا وبفعالية أكثر لمواجهة
هذه الآفة الخطيرة في المجتمع، وهل شرعت الحكومة بالفعل في
تنفيذ مبدأ عدم الإفلات من العقاب وإلى أين وصل مشروع
الإدارة الإلكترونية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الجواب السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد العظيم الكروج الوزير المكلف بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



السيد عبد العظيم الكروج الوزير المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس، فمتفق معكم كإين هناك إجراءات كذلك عملياتية، وهاد الإجراءات اللي عملياتية هي اللي غادي تضمن واحد النجاعة، واحد الفعالية فهاد السياسة ديال محاربة الرشوة، فكندكر على سبيل المثال:

أولا- إعادة الثقة ما بين المواطن والإدارة عبر تبسيط المساطر الإدارية؛

- تطوير الإدارة الإلكترونية؛

- تحسين جودة الخدمات، تحسين الاستقبال والإرشاد؛

- معالجة الشكايات.

إجراءات عملياتية اللي مهمة وطبيعيا غادي يقلصوا من هاد الآفة؛

ثانيا: - دعم سياسة القرب والالتماكر الإداري باش تكون الخدمات قريبة من المواطنين وذات جودة؛

- ثالثا: تطوير رأس المال البشري، وكذلك تنفيذ السياسات العمومية وفق مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم الشفافية في مختلف الوظائف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكر للسيد الوزير على حسن مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل الآن إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني بسؤال عن حماية العاملين في الضيعات الفلاحية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فلتيفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الوهاب الراجي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

- تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام؛

- تقوية مؤسسات الرقابة؛

- وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد.

هذه هي أهم المقترحات المتضمنة في البرنامج الحكومي واللي الحكومة متعهدة على تنفيذها في أقرب الآجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس، ينتظر

السيد الوزير ولكن تبقى هاد الإجراءات كلها إجراءات، يعني خاص المواطن يلمس هاد الإصلاح في الإدارة العمومية، يعني يلمسه في الحياة ديالو اليومية، ويجب استحضار هنا السيد الوزير الرتبة المتقدمة التي احتلها المغرب على الصعيد الدولي من حيث تفشي الفساد والرشوة، والمواطنين والمواطنات السيد الوزير تينتاظروا أنهم يلمسوا هاد الإجراءات اللي انما قلتوها الآن في حياتهم اليومية، المواطنين تيتعرضوا لعدة تعسفات وعدة سلوكات من هاد القبيل تعيق الاستثمار وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

لهذا نسائلكم السيد الوزير، أشنا هي المسائل التي ستقومون بها أشنو هما الإجراءات المستعجلة التي ستقومون بها من أجل الحد من هذا الآفة الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني وتهدد السلم الاجتماعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الرد على التعقيب من لدن السيد الوزير.



السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مئات الآلاف من النساء والرجال يشتغلون بقطاع الفلاحة، خاصة في الضيعات الكبرى، إلا أنهم يشتغلون داخل إكراهات متعددة، غياب التغطية الصحية، غياب النقل قلة المرافق الصحية، وما إلى غير ذلك، السؤال ما هي التدابير التي ستتخذونها للرعاية والحماية الاجتماعية لهذه الشريحة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس،

الجواب على هاد السؤال الذي تفضل بطرحه السيد النائب المحترم، أريد أن أؤكد أن توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في الضيعات الفلاحية يندرج في إطار السياسة الاجتماعية التي اعتمدها الحكومة، والرامية إلى تطوير هذا القطاع وجعله يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، سواء من خلال صون وتقوية المكتسبات التي تم تحقيقها في المجال، أو من خلال تكريس مفهوم العمل اللائق بما يحفظ كرامة الأجير ويصون حقوقه الأساسية، ومن أجل رفع كل أشكال التمييز بين الأجراء تم إقرار مدونة الشغل وإصدار مجموعة من النصوص التطبيقية لها التي ساوت في الحقوق والواجبات بين أجراء القطاع الفلاحي ونظرائهم العاملين في باقي القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى مصادقة بلادنا على مجموعة من اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، إلا أنه يجب الاعتراف بأنه هناك صعوبات التي تحول دون تحقيق هاته الأهداف المتوخاة في هذا القطاع

قلة مفتشي الشغل، ضعف وسائل التنقل، صعوبة الجغرافية والفلاحية، ضعف انخراط المشغلين لإبرام اتفاقيات شغل جماعية وتحقيق الملاءمة الاجتماعية.

وتكريسا لمفهوم العمل اللائق وضمن حماية الحقوق الأساسية للأجراء في القطاع الفلاحي، تعمل الوزارة من خلال مصالحها المختصة على السهر على حسن تطبيق التشريع الاجتماعي عبر اتخاذ مجموعة من التدابير المتمثلة أساسا في:

- تعزيز المراقبة بوسائلنا وبهدف تغطية أكبر عدد ممكن من مؤسسات الاشتغال الفلاحية والغابوية والمرافق التابعة لهما بالزيارات؛

- إحداث مندوبيات جديدة للتشغيل في مناطق ذات الطابع الفلاحي ويتعلق الأمر بمندوبية التشغيل بكل من اشتوكة أيت باها، سيدي سليمان، برشيد، الرحمان، صفرو، تاونات وتزنيت؛

- السهر على حسن تنظيم الانتخابات المهنية بالقطاع الفلاحي والتي تم تنظيمها لأول مرة بهذا القطاع برسم سنة 2009، وأسفرت هذه الانتخابات على 1293 مندوبا للأجراء وهو رقم ضئيل ولا يمثل العلاقة الموجودة في هذا المجال؛

تنظيم وتأطير دورتين تكوينيتين لفائدة 320 مندوب للأجراء بالقطاع الفلاحي من أجل تعزيز مهاراتهم وتقوية قدراتهم التديبيرية والتفاوضية قصد النهوض بالعلاقات المهنية وإرساء السلم الاجتماعي بمؤسسات الاستغلال الفلاحية؛

اعتماد العمل بالبرنامج الوطني لتحسين ظروف العمل الذي أعطيت انطلاقته في شهر فبراير 2010، والرامي إلى تحسين ظروف العمل بالمقاولات الصغرى والمتوسطة التي



أما النقل حدث ولا حرج، في الشاحنات في التراكاتورات في أي وسيلة نقل التي لا تضمن حتى ماشي إنسانية بل آدمية الإنسان تسلبها هذه الوسائل، وسائل النقل، المستفيدين من صوديا وصوحيطا يخرقون ليل نهار دفتر التحملات الاتفاق أو الدورية اللي دارها الوزير الأول سنة 2007، البروتوكول اللي تدار سنة 2009 يقومون الآن بتسييج العمال اللي وجدوهم في الضيعات سواء بالشجر ولا يبنو عليهم الحيط ولا يديروه بالسلك، وهادي راها واحد المجموعة من النماذج اللي يمكن نقدر نعطيها لكم

السيد الوزير، الطرد والتسريح ديال العمال وكذلك عدم ترسيم واحد المجموعة ديال العمال المؤقتين هذا هو السيد الوزير الوضع الآن اللي كاين، نعطيكم نموذج في الجهة التي أنتمي إليها بركان، 34 ضيعة التي فوتت، 8500 هكتار باش يتدار 180 مليار سنتيم ديال الإستثمار يشغلوا حوالي 100 إطار عال مهندس وكذلك دوك les vétérinaires، 260 تقني ويخلقوا أكثر 6000 منصب شغل قار للعمال، لم ينجز من هذا كله حتى 1 %، ونعطيكم واحد النموذج أول منتج للخمر في المغرب خذا واحد الضيعة في إقليم بركان ولحد الآن مدار فيها حتى شي استثمار منذ 2005، في الوقت اللي القانون تيفرض عليه في ظرف 5 سنوات يدير الاستثمار والعمال الموجودين في هاد الضيعة هما موجودين في واحد الحالة ديال العطالة وهادي تقريبا 7 سنوات متيتخلصوا حتى شي حاجة، فهذا الوضع غير عادي وضع شاذ يجب معالجته السيد الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

انتهى الوقت، السؤال الموالي حول التغطية الصحية الوقائية في مجال الشغل للسيدات والسادة النواب المحترمين من

تشغل 10 أجراء فما فوق، لضمان التأهيل الاجتماعي للوحدات الإنتاجية بمختلف مستوياتها،

- تعزيز التنسيق بين جهاز تفتيش الشغل ومراقبي مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
تشجيع الشركاء الاجتماعيين على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وهذا ممكن؛ إعداد اتفاقية شغل جماعية نموذجية وتسليمها للشركاء الاجتماعيين خلال اجتماع مجلس المفاوضات الجماعية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، هناك تعقيب، السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد مصطفى ابراهيمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة كاين بعض المؤشرات الواضحة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية في قطاع العمال بقطاع الفلاحة المنخرطين والمصرح بهم في صندوق الضمان الاجتماعي CNSS، 37 ألف من أصل مليون ديال العمال بهاذ القطاع، أي أن المصرح بهم أقل من 4 في المائة، "سميك" "smic" هناك تمييز السيد الوزير بين العمال الذي يعملون بقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة والتجارة وكذلك الوظيفة العمومية، السميك السيد الوزير 60 درهم للقطاع الفلاحي، مقابل 73 درهم الوظيفة العمومية و93 درهم بالنسبة للصناعة والتجارة، في الوقت اللي نلقاوا ساعات العمل 48 ساعة في الأسبوع تخدموا من 9 ساعات حتى ل 10 د الساعات في النهار، مقابل 44 ساعة فقط بالنسبة للعمال في الصناعة والتجارة و 37 ساعة الوظيفة العمومية، هناك تمييز السيد الوزير.



والإصلاحات من أجل تحسين ظروف بيئة العمل عبر التطبيق السليم للقوانين المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية.

في هاد الصدد بغية تحسين وتأهيل القوانين المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل، قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون إطار حول الصحة والسلامة في العمل يتوخى ما يلي:

- تحديد المسؤوليات في مجال الصحة والسلامة داخل المقاولات؛

- تجميع النصوص المبعثرة في القانون الخاص بالصحة والسلامة في العمل يتسم بالمرونة وسهولة الاستعمال؛

- تطوير وبلورة الترسانة من المراسيم والقرارات والمعايير ذات الصلة، وقد أحيل هاد المشروع على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 20 يناير 2011 قصد وضعه في قنوات المصادقة؛

- كما تم إعداد مشاريع النصوص التطبيقية لهذا القانون. وفي هذا الإطار ومن أجل التطبيق الجيد لمقتضيات مدونة الشغل، خاصة في شق المتعلق بالصحة والسلامة المهنية، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

- إعداد وإصدار مجموعة من المراسيم والقرارات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية؛

- تنظيم حملات تحسيسية ونحن في حاجة إليها في هاد المجال من طرف الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل؛

- قيام الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل في إطار الفرق المتعددة الاختصاصات المتكونة من مفتشي الشغل والأطباء والمهندسين بمجموعة من الزيارات المراقبة للوقوف على مدى احترام المقاولات للمقتضيات التشريعية والقانونية الجاري بها العمل؛

فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد جدار:

السيد الرئيس المحترم

السيدة الوزيرة المحترمة

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

جاءت مدونة الشغل مؤكدة على الصحة والسلامة المهنية، بل وحددت علاقة تناسبية بين المؤسسات الإنتاجية وأطباء الشغل الذين أسندت لهم مهمة التغطية الصحية الوقائية، لكن ولحد الآن فإن مقتضيات مدونة الشغل لا تحترم من طرف جميع الأطراف.

لذا، نسائكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيح الوضع ولتحقيق الصحة الوقائية في مجال التشغيل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس، أظن بأنني أشاطركم ما أتيتم إليه فيما يتعلق بهاد الأمر هذا، لقد أصبح النهوض بالقطاع ديال المواجهة ديال الأمراض المهنية وحوادث الشغل أصبح هاد النهوض ضرورة ملحة من أجل تأهيل الإطار الاقتصادي والاجتماعي بالمقاولة المغربية وتعزيز القدرة التنافسية ديالها، مما يحتم على بلادنا التوفر على إستراتيجية واضحة اللي ولا بد من بلورتها بالنسبة للمستقبل في مواجهة الأخطار المهنية والأضرار الاجتماعية والنفسية اللي عند هاد الشي ديال المغرب.

فيما يتعلق بعمل الوزارة الحرص منها على هاد الأمر هذا جعل الوزارة أهما اتخذت واحد السلسلة من التدابير



يجي باش يسرع من هاذ التدابير ومن هاذ الإجراءات واللي كنتطالبو بها الحكومة، هناك مؤشرات مزعجة السيد الوزير، كنعرفو بأن ثلثي الساكنة الشغيلة الآن هي في القطاع غير المهيكل هي الآن محرومة من الحماية الاجتماعية، متوسط حوادث الشغل يصل إلى 60 ألف حادثة سنويا من بينها 15 ألف حادثة خطيرة، التعويضات اللي تتقدمها مؤسسات التأمين لضحايا حوادث الشغل انتقلت من مليار و 658 مليون درهم سنة 2008 إلى مليار و 954 مليون درهم في 2010، الحوادث الأكثر شيوعا تشمل السقوط من المرتفعات فقدان الأطراف، خاصة الأطراف العلوية أو جزء منها خلال استخدام الآلات ومعدات خطيرة، القطاعات التي تسجل نسب أعلى من الحوادث هي قطاعات البناء، الأشغال العمومية، المناجم، الصيد البحري والطاقات والمبيدات الزراعية وأيضا نقل المواد الخطيرة.

السيد الوزير، احنا ندعو الحكومة الآن بالاستعجال باتخاذ المعايير التي تمس السلامة واعتماد المعايير التي تمس السلامة عند حصول حرائق وسلامة المعدات والآلات وكذا سلامة الأنظمة الكهربائية والإلكترونية ومعدات الحماية، كذلك ندعو الحكومة إلى إحداث مرصد وطني يكون مصدرا للتوصيات والتحليل والمتابعة، خاصة في مجال الإحصائيات المرتكبة في حوادث الشغل والأمراض المهنية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب، إذن باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على حسن مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى قطاع السكني والتعمير وسياسة المدينة بسؤال عن نتائج الاتفاقية الموقعة مع شركة العمران للسيد النائب المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد بريجة:

- تقوية جهاز تفتيش الشغل بإدماج 24 مهندس مكلف بتفتيش الشغل وتوظيف 12 طبيب إضافي ليصبح عددهم 24 طبيبا؛

- إعداد مجموعة من الدلائل وهذا شيء مهم جدا وتفعيل المعهد الوطني للحياة المهنية اللي تم الإحداث ديالو في 19 ماي 2010 ولم يشتغل لحد الآن، وسنفع كل ما في وسعنا ليشتغل، ثم هاذ الدور ديال هاذ المعهد وهو اقتراح ومصاحبة تنسيق الأعمال الرامية لتحسين ظروف العمل؛

- بحث ودراسة تطوير طرق ووسائل الوقاية من المخاطر المهنية؛

- تقديم الاستشارة للسلطات العمومية والمشاركة في بلورة القوانين والأنظمة.

هذا ورش كبير السيد الرئيس لا بد أن نشتغل عليه جميعا وبأسرع وقت ممكن، شكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب ؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد الزويتن:

أولا بمناسبة فاتح ماي نحبي الطبقة الشغيلة المغربية التي ستحتفل غدا إن شاء الله الرحمن الرحيم بهذا اليوم العالمي الذي تحييه كل الطبقات العاملة في العالم، كذلك اليوم يوم 28 أبريل قبل يومين وهو يوم عالمي تحتفل به كل سنة الأمم المتحدة، يوم مخصص لليوم العالمي للسلامة والصحة في مكان العمل، وهاذ السنة هذه خصصته للسلامة والصحة المهنيين في الاقتصاد الأخضر.

السيد الوزير، احنا هاذ المشاريع وخاصة مشروع القانون الإطار اللي الآن هو محال على الأمانة العامة للحكومة واللي كنتظروه الآن يعني احنا في مجلس النواب باش



حوالي 500 حي صفيحي بالدار البيضاء بساكنة تقدر ب 111.500 أسرة، بمعنى أن المشكل ضخم وضخم جدا، تم لحد الآن التغلب على نسبة 62% أي أن 45.409 ديال الأسر معنية بوحدات منجزة الآن و 23.470 أسرة معنية بوحدات في طور الإنجاز.

هاد الجهود هذا من الضروري نضيفو لو إلى أن هناك 6837 وحدة سكنية اللي منجزة ولازالت فارغة لأن هناك مشاكل تعلمونها ربما أحسن مني مرتبطة في تحديد المستفيدين أو في ظروف المستفيدين، أو في مسألة الإحصاء اللي طارحة مشاكل كثيرة على مستوى الدار البيضاء، ولذلك أعتقد أنه من الضروري أن نواصل هذا الجهود اللي كلف أزيد من 4 د المليار ديال الدرهم اللي ساهمت فيه الصندوق التضامن للسكن بأزيد من مليار، مليار و 200 مليون درهم تقريبا في هذه السنوات، ومن الضروري الإشارة إلى أن العمران ماشي هي وحدها اللي معنية بما يجري في الدار البيضاء، بحيث أنه تعلمون أن هناك اتفاقية شراكة مع العمران في حوالي 19700 وحدة بنسبة 43% مع شركات إدماج السكن اللي هي شركة محلية بالدار البيضاء بوضع خاص حوالي 11700 وحدة سكنية، شركة ديار المنصور كذلك اللي تابعة لصندوق الإيداع والتدبير ب حوالي 4000 وحدة سكنية، والوكالة الحضرية للدار البيضاء اللي متدخلة في 8400 وحدة.

تعلمون أن الدار البيضاء تطرح هذه الإشكالية المرتبطة بما تبقى من مدن الصفيح وبالمعايير التي نعمل على أساسها والتي تم إحداث تغيير من داخلها، الشيء الذي أدى إلى صعوبات إضافية في تدبير هذا الملف، لكن تأكدوا أن مؤخرا كان هناك اجتماع على مستوى المسؤولين الأساسيين بالدار البيضاء من أجل إعطاء دفعة إضافية لهذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

لعل التوخي من جمع مجموعة من المؤسسات كانت تتدخل في نشاط السكن الغير اللائق استبشرنا خيرا، وقلنا بأن من شأن خلق مؤسسة وطنية كبرى لها من الإمكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها للقضاء على السكن غير اللائق بمجموع التراب الوطني، وبصفة خاصة بمدينة الدار البيضاء، إلا أنه حسب التقييم الأولي لنشاط هذه المؤسسة يتبين أن هناك اختلال عميق وأن الأهداف لم تتحقق.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير المتخذة من أجل تصحيح هذه الاختلالات، وبالتالي البرنامج المستقبلي العاجل الذي تسبب في مشاكل اجتماعية مهمة، ما هي الطرق وما هي التدابير الاستعجالية الخاصة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد النائب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد النائب المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة شكرا لكم على طرح هذا السؤال الهام، إنه يتعلق بمدينة الدار البيضاء وأريد الإشارة بداية بأن هناك اتفاقية أبرمت مؤخرا في أبريل سنة 2011 أمام صاحب الجلالة أيده الله. وتشكل هذه الاتفاقية الجيل الثاني إن صح التعبير لمحاولة القضاء على مدن الصفيح بالدار البيضاء. من الضروري التذكير على أنه



السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير. تعقيب السيد النائب
تفضل.

النائب السيد أحمد بريجة:

نتمنى ذلك السيد الوزير، إلا أن الملاحظ أنه ليست هناك اتفاقيات، هناك *des fiches projet* ما فيهمش تحديد المسؤوليات، حنا بغينا نحدد المسؤوليات، واش العمران مسؤولة على السكن الغير اللائق وبغلت تحيدو. كيدخل المنتخب، كيدخل العامل، كيدخل الوالي، كتدخل المؤسسات، لذلك ربما هاد الاتفاقيات بعد التقييم دياها تبين بأنها لم تعد صالحة، ينبغي إعادة النظر فيها. أولا العمران الشركاء دياها يمكن واقع لهم معها شي مشاكل، خاصة ملي كنوليو ندفعوا واحد المشروع ديال العمران كيتطلب الترخيص فيه سنتين هذا مشكل ومشكل كبير، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسكن غير اللائق، ملي كنبيعوا نعيدو واحد الكاريان على كدوا خصو عامين ولا ثلاثة سنين عاد نحصلو على رخصة ديال البناء وهذا خطير جدا، وهذا يعكس اجتماعيا على الساكنة ويخلق وكيسبب في الفوضى وكيسبب في المشاكل نتيجة عدم الالتزام، نتيجة فقدان الثقة، نتيجة عدم المصادقية، لأن السكان كيقولو لهم أنتما غادي تحولوا فهاد السنة هذه، في 2009 مكايين والو، في 2010 مكايين والو، في 2011 ماكايين والو، في 2012 ها هي مشات مكايين والو، إذن حتى لين، الاتفاقية الأولى كانت في 2004 وسالت في 2011 وجاءت الاتفاقية ديال أبريل اللي الذاكرتو عليها السيد الوزير دابا 2011 با قي مسليناش من الاتفاقية الأولى، نقزنا الاتفاقية الثانية والاتفاقية الأولى إيلا أعطيت على سبيل المثال المنطقة اللي فيها أنا، كان فيها كاريان طوما والرحامنة والسكويولة، السكويولة وكاريان طوما

بداو، ولكن ما ممشيناش للكاريان الرحامنة اللي هو خالق
مشكل كبير دابا على المستوى الوطني...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب شكرا، شكرا السيد
الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى قطاع
التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسؤال متعلق
بحماية الطفولة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق
التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال.
تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حماد آيت بها:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أولا السيدة الوزيرة المغرب صادق على الاتفاقية
الدولية لحقوق الطفل، وفي غياب إستراتيجية تدخل الدولة،
خاصة في حق الحماية خاصة الأطفال المهملين، أطفال
الشوارع اليتامى وكثرة المظاهر تنوع، فالسيدة الوزيرة بغينا من
الحكومة تجيب شي إستراتيجية لأنه الملاحظ وهو غياب
إستراتيجية تدخل الدولة، ونعطيك مثال السيدة الوزيرة فيما
يخص الأطفال اللي هما في خلاف مع القانون، اللي كلقاوهم
كيتعطوا للمراكز، هاد المراكز اللي كيسيروهم جمعيات، حنا
بغينا الدولة إيلا بغينا حماية حقوق الأطفال ديانا راه الدولة
هي اللي تقوم بهذا الواجب، ما خصناش هاد المسألة هذه
نعطيوها للمراكز والجمعيات يتكلفوا به في غياب الدعم، هد
المراكز اللي كنعطيوهم التسيير ديال هاد المراكز هادو راه فيهم
إشكالية، راه ما عندهمش الإمكانيات المادية زالتأطير وواحد
العدد من المشاكل.

إذن في غياب التأطير اللازم وتحسين الظروف راه
خص الدولة تفكر، ثم كذلك إحداث مراكز في كل مناطق



إشكالية ديال الصحة، الصحة ديال الأم والطفل، إذن السيدة الوزيرة راه كاين إشكالية، كذلك بغينا نسأل على الوضعية في مخيمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، لكم الكلمة السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أشكر السيد النائب على هذا السؤال المهم جدا أولا بالطريقة التي ألقاها والتعبير عن غيرة كبيرة عن هذه الشريحة من أبنائنا، وكذلك لأن هته الفئة تنتظر منا الكثير.

السيد النائب المحترم، لعل للأطفال حقوق بشكل عام، لكن هناك أيضا وضعيات معينة للطفولة منها ما ذكرتم، الأطفال في وضعية صعبة، الأطفال في الشارع، المهملين وغيرهم من الأطفال في وضعيات مختلفة، ومهما بذلنا ومهما قدمنا لن يكون وافيًا، لماذا؟ لأن رهاننا كبير على الأطفال وكذلك لأن هته الدعومات هي استثمار لمستقبل المجتمع برتمته وليس فقط الأطفال، لذلك نحن نراهن على أن هؤلاء الأطفال يكونون صالحين لبلدهم، وأيضا يمكن بتربيتهم وتأهيلهم وتطوير الانحرافات من حولهم، يمكننا أن نستفيد من كفاءتهم وحضورهم.

أشترتم للخطة الوطنية للطفولة، اليوم نحن في المرحلة الثانية بعد تقييم المرحلة الأولى، المرحلة الثانية 2012 - 2016 وكذلك نعمل على تمتين برنامج الالتقاءية المحلية وكما تعلمون السيد النائب المحترم أن هذا المجال هو مجال التلقائية بين الجميع من المتدخلين، منهم التربية الوطنية، العدل، الأمن، الدرك وغيرهم من المتدخلين.

ديال المغرب ميمكنش واحد الطفل كيعاني فواحد المنطقة وتيتضروا الوالدين ديالو باش يمشيو المنطقة بعيدة، ونعطيكم مثال اللي كيجي مثلا من وجدة للفاس ولا كذا هادو راه مشاكل كبيرة.

وفيما يخص قضية الأطفال المهملين راه حسب الإحصاء ديال العصابة المغربية لحقوق الطفل راه تبين بأنه 33 طفل مهمل يوميا في المغرب و الظاهرة تتكاثر، إذن خص يتدار واحد الجهود ومجهود جبار، كذلك لمحاربة ظاهرة الانحراف وبناء المواطن الصالح الي بغينا خص نتجندوا بمعنى الكلمة لهذه الظاهرة، ونخلقوا هاد المراكز وخلايا للاجتماع والحماية في جميع المناطق، كذلك القضية ديال التحسيس والوقاية والتكفل راه كاينة إشكالية السيدة الوزيرة، كذلك التدخل السيدة الوزيرة فيما يخص العقوبات التي يجب أن تكون زجرية وأنت عارفة وواعية بهذا المشكل ضد جميع مستغلي الأطفال فيما يخص جميع أشكال الاستغلال، ادن راه خص زجر من العقوبات، لأنه الطفل ماشي خص أي واحد ييدا يستهين به.

كذلك السيدة الوزيرة في إطار الخطة الوطنية للطفولة اللي تعطى لها شعار ديال "المغرب جدير بالأطفال ديالو" راه في الحقيقة الوزارة ديالكم هي الوصية على التنسيق، ولكن التنسيق ربما إيلا كان غير في السما راه في الأرض مكينش، راه على أرض الواقع مكينش التنسيق، خاصة حنا في العالم القروي كنلاحظوا غياب هذا التنسيق، راه بغينا هاد الوزارة ديالكم في الحقيقة بغينا الحكومة تعطيهها إمكانيات مادية باش تلعب الدور ديالها وتكون هي المنسق بين جميع المكونات ديال هاد اللجنة، خاصة إيلا كنا تنهضرو على قضية التعليم والصحة والمشاركة والحماية راه باقي إشكالية كبيرة، راه باقي إشكالية في القضية ديال التعليم في العالم القروي، باقي



السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير المحترم، أصبحت عملية استيراد العجلات المطاطية المتلاشية والتي تعتبر في عداد النفايات ونقلها إلى أحد معامل الإسمنت بآسفي قصد إحراقها، طرح مشكلا بيئيا خطيرا على صحة السكان بالمنطقة.

لذا، نساءلكم السيد الوزير المحترم ما حجم التلوث الذي يثيره هذا الأمر، خاصة على مستوى الهواء؟ ما هي الإجراءات المتخذة لضمانة الرأي العام في روع وطننا العزيز؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد فؤاد الدويري وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة :

شكرا السيدة النائبة المحترمة لطرحكم هاد السؤال المهم عبر استعمال العجلات لإحراقها في معامل الأسمنت، فأولا تم التوقيع على اتفاقية ما بين قطاع البيئة والجمعية المهنية للأسمنت في يوليوز 2008 وتتعلق هذه الاتفاقية باستعمال العجلات المستعملة نفايات أخرى كوقود في أفران معامل الأسمنت التي تتوفر فيها جميع المواصفات البيئية اللازمة حسب المعايير الوطنية والدولية كذلك، ومن هذه المواصفات كإين المصفاة الحديثة، ثم آليات القياس المستمر لمستوى الملوثات الناتجة عن الاحتراق، وبموجب هذه الاتفاقية هاد المعامل يلتزمون بالشروط التالية. كإين أربعة شروط أساسية:

أولا: احترام معايير ومقاييس الملوثات الغازية الناتجة عن الاحتراق المحددة في الاتفاقية حسب المعايير الدولية؛

نبغي نقول لك السيد النائب المحترم، أننا واعون بمهته الآفة التي بدأت تعبت ببراءة الطفولة، ومنها استغلال الأطفال، سواء في البيوت أو في الدعارة أو في غيرها، فقط أن نجد طفلا في الشارع هذا يسيء للمجتمع برمته. لذلك رفعنا شعار أن نجعل من مدننا مدن بدون أطفال في الشارع هذا جزء من استراتيجيتنا سوف نعمل على تنزيله مع شركائنا، وكذلك نعزز آليات اليقظة والتبليغ، فأنتم تعلمون أن الفتيات الصغيرات الخاديات في البيوت لا يمكن أن تظلم العين فما بالك باليد، فذلك سنجعل مراكز لليقظة والتبليغ لكي يبلغوا عن، الجار، البقال، كل من يرصد هته الظاهرة سوف يجد مكانا يبلغ فيه، وبالتالي سوف نحد من استغلال الطفلات الفتيات الصغيرات في البيوت، وكذلك إذا ما كان هناك رصد لأي استعمال للأطفال، فتيات فتيان.

وأريد أن أنوه أيضا بما تقوم به الآن الحكومة الحالية، أولا من تفعيل صندوق التكافل العائلي بالتوقيع ما بين حكومي حتى تستفيد منه الأسر من أجل الأطفال، وكذلك صندوق الدعم التماسك العائلي الذي تستفيد منه الأسر، خصوصا الذين يتوفرون على أطفال معاقين أو أطفال في وضعية صعبة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل الآن إلى قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة بسؤال عن التلوث البيئي جراء إحراق العجلات بمعمل الإسمنت بآسفي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الاتحاد الدستوري، فليفضل أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة أم البنين لحلو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،



العجلات المطاطية المتلاشية داخل المغرب بدل استيرادها من أوروبا وبذلك تكون الشركة قد ساهمت في جمع هاته النفايات والتخلص منها، وفي ذلك أيضا خلق مناصب شغل لفئات كثيرة.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير بزيارة لعين المكان واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذه المعضلة البيئية والأخلاقية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، ومنتقل إلى آخر قطاع مبرمج في هذه الجلسة وهو قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية بسؤال عن التسامح مع تناسل الفتاوى المضرة بالاجتماع للسيدة والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فلتفضل السيدة النائبة المحترمة لبسط السؤال.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير المحترم،

تقدمنا بهذا السؤال في الفريق الاشتراكي في شهر مارس بمناسبة صدور مجموعة من الفتاوى أثارت سجالاتنا بين مجموعة من المكونات ديال لمجتمع المغربي، ونحن نعرف أنه مع انطلاق مبادرة هيكلية الحقل الديني مع بداية الألفية الثالثة في ظل شروط وظرفية وطنية وعالمية معروفة، تم تنظيم حقل الإفتاء باعتباره أحد مقومات الشأن الديني وآلية من آليات الاجتهاد، لكن مع الأسف الملاحظ أنه من حين لآخر نفاجاً ويفاجأ معنا الرأي العام الوطني بصدور مجموعة من الفتاوى من لدن أشخاص يقولون أنهم يعدون من بين

ثانيا: القيام بدراسة تشمل قياس مستوى التلوث قبل بدء الإحراق و ثم في إحراق واستعمال العجلات المستعملة أثناء استعمال هذه العجلات؛

ثالثا: التوفر على التجهيزات الضرورية لتتبع مستمر لقياس تلوث الهواء في أفران هذه المعامل؛

رابعا: موافاة الوزارة بالتقارير والمعلومات الكاملة وكاين تقرير سنوي اللي كيجينا من الوزارة لكل معمل اللي كيستعمل هاد العجلات، وكذلك تقوم مصالح الوزارة وعندنا تقنيين محليين اللي كيتمكن لهم يتبعوا هاد العملية في عين المكان.

ولحد الآن من خلال جميع التقارير الموضوعة على الوزارة، فإن معمل الإسمنت بآسفي الذي يقوم بهذه العملية يحترم كل المقاييس والشروط المتفق عليها، وبذلك من خلال النتائج المحصل عليها من التقارير ومن تقنيي الوزارة، وكذلك كاين مختبر مختص ومختبر عمومي هو LPEE اللي كيدير كذلك تقارير حول تلوث الهواء. فلحد الآن ما عندنا أي ملاحظة بالنسبة لهاد المعمل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيدة النائبة، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

النائبة السيدة أم البنين لحلو:

شكرا السيد الوزير على الجواب، ولكن نحن نعرف السيد الوزير أن إحراق العجلات المطاطية تسبب في انبعاثات غازات سامة وخطيرة على صحة الإنسان من مرض الربو وغيرها من الأمراض المزمنة. في فرنسا القانون يمنع حرق العجلات المطاطية في الهواء الطلق، فإذا كان إحراق هذه المتلاشيات من طرف الشركة الإيطالية لصناعة الإسمنت تتم وفق معايير علمية لا تؤثر على البيئة، فلماذا لم تستعمل



المسلمين لا حياء في الدين فيما ينبغي أن يصرح فيه من أشياء التي يستحيي منها الرجل من المرأة والمرأة من الرجل وغير ذلك، ليس فيه إلا الرصانة، فلذلك هناك النموذج إلى رجعتنا ليه كنعرفوا ما معنى الفتوى المؤسساتية في أشخاص، أما يعني عصر محمد السادس أمير المؤمنين أعزه الله، فقد وضع هاد الاحتياط هذا التراث أراد أن يصونه بمؤسسة جماعية، بل نص الظهير المؤسس المحدث والمنظم للمجلس العلمي الأعلى على أن الآراء، آراء المجلس في ميدان الإفتاء لا تصدر إلا بالإجماع حتى داخل المجلس، لذلك فهذه المسألة محسومة الذي يسمى فتوى في المغرب إضافة عن تراثنا الخالد في هذا المجال الذي هو رصين وجددي ومسهم في الفقه ومسهم في حياة الناس هو الذي يصدر عن المؤسسة، ماعدا ذلك فهو آراء وأشخاص والآراء والأشخاص في هذا الوقت هي آراء أشخاص، يكفي نزيل عنها، أن لا نعطيها الصفة التي ليست لها، لأن صفة الفتوى الآن هي صفة ما يصدر عن مؤسسة مختصة بالفتوى، فلا ينبغي ولا يجوز أن نعطيها لغير ذلك سواء من الجماعات أو من الأفراد ل يبقى ذلك داخلا في الرأي، وإذا لم نعطيها هذه الصفة لم نعطيها هذا الوزن، بمعنى تصبح غير مؤثرة كيفما كانت، إذ ليس هنالك سبيل أخرى للتحكم فيما يقوله الناس أو ما يحرص عليه الناس، وأتأسف أن يوضع تحت اسم الفتوى كلام من هذا القبيل في أي منبر إعلامي كيفما كان، وإذا أرتم أن تعيدوا إلقاء السؤال في وقت يكون فيه البث التلفزيوني فأنا مستعد الأسبوع المقبل ولا اللي من بعد منه لعموم الفائدة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيدة النائبة هناك تعقيب، تفضلوا.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

المرجعيات الدينية ببلادنا، هذه الفتاوى في رأينا تجانب المقاصد النبيلة للتشريع الديني، هذه الفتاوى تتمحور وتعلق بقضايا مغلوبة وتتحاشي الخوض في القضايا الإشكالية الكبرى التي يعاني منها المجتمع، باعتبار ان الإفتاء ينبغي أن يؤطر دينامية هاد المجتمع، والسيد الوزير مادام مجال الإفتاء مؤطر دينيا وعلميا ومؤسسيا بحكم الدستور الفصل 41، وفي سياق تفعيل مقتضيات الدستور بالشكل الذي تتطلبه الظرفية التاريخية المغربية، وأمام تناسل هذه الظاهرة أي ظاهرة التسبب الإفتائي، نسائلكم السيد الوزير إلى متى سيظل التسامح والتساهل مع مثل هذه الفتاوى التي لا تخدم الشأن العام ببلادنا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة النائبة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أشكر السيدة النائبة المحترمة الأستاذة وفريقها على السؤال، في الحقيقة الإفتاء، إفتاء أي إخبار بحكم شرعي غير ملزم هذا هو التفسير الشرعي للإفتاء، الإخبار بحكم شرعي من غير إلزام، هو من تراثنا ومن المظاهر المشرقة في الاجتهاد ديالنا، يكفي أن ننظر إلى مؤلف واحد نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ سنوات هو المعيار المعرب عن فتاوى الأندلس والمغرب، 12 مجلد سجل فيه لونشريسي رحمه الله الفتاوى المشهورة من عدد من المفتين في الأندلس في المغرب، هؤلاء المفتين كانوا سلطات رمزية بمعنى كانوا مؤسسات، كان لهم سلطة المؤسسة جمع فتاواهم، إذا قرأنا هاد الكتاب في 12 مجلدا لا نجد إلا الرصانة، لا نجد إلا الحياء وإن كان شعار



لابد أننا نبقى نتحاور فيها حتى نلقى لها وعي أو على كل حال تنزيل لأن حتى هي خصها فتوى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير المحترم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة، وبهذا نكون قد استوفينا الأسئلة المدرجة بمجدول أعمالنا في هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، فشكرا على حسن تعاونكم. ورفعت الجلسة.

السيد الوزير، هنا في الفريق الاشتراكي نقدر الجهود المبذولة من أجل تنظيم هاذ الحق اللي هو حق الإفتاء، ولكن بحال اللي قلمت هناك تصريحات، هناك خرجات، هناك آراء، ولكن هذا تطاول على المجال اللي هو مقنن، واش ما يمكنش أولا هنا نطالب بالاستقلالية ديال هاد الآراء على ما هو سياسي وما هو حزبي، نطالب بعدم توظيف المنابر الإعلامية في الترويج لمثل هذه الآراء، وهناك الآن الظاهرة ديال الفيسبوك خطيرة جدا، أيضا مادام هناك تطاول على الإفتاء وأن هاد التصريحات كيعطيوها الصبغة ديال الإفتاء، واش ما يمكنش الحكومة تتبادر إلى سن تشريعات لمواجهة مثل هذه الممارسات؟ لأن هاد الممارسات تضر بالمجتمع أكثر مما تنفع المجتمع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة، انتهى الوقت السيد الوزير، ولكن إيلا بغيتو استثناء، تفضلوا نظرا لأهمية الموضوع.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إذا كان شي حاجة فيها القذف يلجأ إلى القانون، إذا كان فيها خدش يمكن لبعض الجمعيات الالتجاء إلى القانون، ما عدا ذلك يبحث عن أساليب قانونية لمواجهة هاد الشي هذا، ولكن الوعي والتوعية بأن هذا لا يدخل في الفتوى هو شيء آخر غير الفتوى لا يعطيها هاد الوزن، مثلا بيني وبينكم أتأسف كنعركم شخصا كنعرف الفريق ديالكم أنكم تعطوا وزن لهاد الشي هذا، لأن هاد الشي هذا غادي يجر آخرين أنهم يداو يعطيو هنا وهنا، أنا ما كنت قصدش شي واحد معين، لذلك ينزع فتيل التعظيم والتهويل من هاد المسألة حتى تصبح... نشوفوا الجرائد الشرقية ماذا ينشر فيها باسم الدين العجائب، لأن هذا عنده مستهلكين، لذلك فالقضية